وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر التحويلات المالية على النمو الإقتصادي في البلدان العربية

دراسة قياسية لفترة 1990–2020

من إعداد الطالبتين:

شلالي رشيدة

هواري سولاف

إشراف الأستاذة:

– الدكتور: بوطيبة فيصل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/	رملي محمد	أستاذ التعليم العالي والبحث العلمي / رئيسا
الدكتور/	بوطيبة فيصل	أستاذ التعليم العالي والبحث العلمي / مشرفا
الدكتور/	رفافة ابراهيم	أستاذ التعليم العالي والبحث العلمي / ممتحنا

السنة الجامعية 2022 /2023

شكر وتقدير

الحمد و الشكر لرب العالمين على فضله و توفيقيه لنا على انجازنا بحثنا هذا يسرنا بصدق ووفاء أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير و الامتنان إلى أستاذنا المشرف **بوطيبة فيصل** على توجيهاته القيمة كما لا يفوتني أن انوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل و نتقدم إليه بجزيل الشكر لتأطيره لنا لهاته المذكرة .

الإهـداء

إلى من لهما الفضل الأول في حياتي بعد الله عز و جل والدي الكريمين

أطال الله في عمرهما و **إلى كل إخوتي و اخواتي وصديقاتي في الجامعة**

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ، و عرفاناً بالجميل أتقدّم بخالص عبارات الشّكر و التقدير إلى أستاذي الفاضل و المشرف : بوطيبة فيصل على توجيهاته وإرشاداته القيّمة ونصائحه طيلة إشرافه على هذا العمل الذي كان سندا لي في هذا البحث،رغم انشغالاته الكثيرة. فجزاه الله عنّا خير الجزاء

هواري سلاف

شلالي رشيدة

ملخص الدراسة

تعد التحويلات المالية من أهم مصادر العملة الأجنبية للبلدان المصدرة للعمالة ،حيث تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من الصادرات واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان العربية خلال الفترة (1990– 2020)، ولأجل ذلك تم اعتماد على منهجية بانل في التحليل القياسي وتم اعتماد على نموذج الآثار الثابتة في الدراسة وتوصلنا إلى لتحويلات المالية لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية :التحويلات المالية ، النمو الاقتصادي , نموذج الآثار الثابتة, منهجية بانل، البلدان العربية.

Abstract

Remittances are one of the most important sources of foreign currency in laborsending countries, often exceeding other sources of foreign exchange inflows from exports, foreign direct investment, and foreign aid.

This study aims to assess the impact of remittances on economic growth in some selected Arab countries during the period (1990-2020) To do so, Panel methodology has been used, and the fixed effects model was adopted in the study . The findings revealed that remittances have a negative impact on economic growth in the selected Arab countries.

Keywords : Remittances, economic growth, fixed effects model, Panel methodology, Arab countries.

العنوان	الصفحة
الإهداءات	
الشكر والعرفان	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
المقدمة العامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: إطار النظري أثر التحويلات على النمو الاقتصادي	5-20
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية التحويلات المالية	5
المطلب1:مفهوم التحويلات المالية	6
المطلب2:أنواع التحويلات المالية	7
المطلب3: التحويلات المالية	8
المبحث الثاني ماهية النمو الاقتصادي	9
المطلب1:مفهوم النمو الاقتصادي	9
المطلب2:أنواع النمو الاقتصادي	10
المطلب3:قياس النمو الاقتصادي	11
المطلب4:العوامل المحددة لنمو الاقتصادي	12

المبحث الثالث: مزايا الاقتصادية لتحويلات المالية	13
المطلب 1:اثر التحويلات على الاقتصاد الجزئي	13
المطلب2:اثر التحويلات على الاقتصاد الكلي	15
المطلب3:التحويلات والنمو الاقتصادي	17
خلاصة الفصل	20
الفصل2 تحويلات المالية في البلدان العربية	
تمهيد	22
المبحث1: تطور حجم التحويلات المالية في البلدان العربية	23
المطلب1:تدفق التحويلات في بلدان العربية	23
المطلب2:طرق إنفاق التحويلات في بلدان العربية	24
المبحث 2:أثر التحويلات على اقتصاديات دول العربية	25
المطلب1:تحويلات نسبة إلى الناتج المحلي	25
المطلب2:الصادرات نسبة إلى الناتج المحلي	26
المطلب3:الاستثمار الأجنبي نسبة إلى الناتج المحلي	28
المطلب4:المساعدات الإنمائية نسبة إلى الناتج المحلي	30
خلاصة الفصل	32
الفصل 3: الدراسات السابقة	44-34
تمهيد	34

المبحث الأول:دراسات لدول نامية	35
المبحث الثاني:دراسات عربية	39
خلاصة الفصل	44
الفصل4: دراسة تطبيقية لأثر التحويلات على النمو الاقتصادي في البلدان العربية	57-46
تمهيد	46
المبحث الاول :منهجية وبيانات الدراسة	47
المطلب1: بيانات الدراسة	47
المطلب2: توصيف بيانات الدراسة	48
المطلب3: منهجية بانل	49
المبحث الثاني:نتائج تقدير بيانات بانل	50
المطلب1: ارتباط بين المتغيرات	51
المطلب2: اختبارات التجانس	52
المطلب3: اختيار النموذج المناسب للدراسة وتقدير نموذج المناسب	54-53
المبحث الثالث: تشخيص النموذج المقدر	55
المطلب1: اختبارات مشاكل القياس	56
المطلب2: تصحيح مشاكل القياس	56
المطلب3: نتائج الدراسة	57
الخاتمة	60-59

قائمة المصادر والمراجع	63-62
قائمة الملاحق	69-65

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
رقم (1-1)	أوجه إنفاق التحويلات المالية في البلدان العربية	24
رقم(1-2)	التحويلات نسبة إلى الناتج المحلي الخام سنتي {2000-2020}	25
رقم (1-3)	تحويلات المالية نسبة إلى الصادرات{2000-2020}	27
رقم(1-4)	التحويلات المالية نسبة إلى الاستثمار الأجنبي{2000-2020}	28
رقم (1-5)	التحويلات المالية نسبة من المساعدات الإنمائية{2000-2020}	30
رقم(2-1)	متغيرات الدراسة ومصدر البيانات	47
رقم(2-2)	إحصاء الوصفي للبيانات الدراسة	48
رقم(2-3)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	51
رقم(2-4)	ملخص نتائج اختبار Hsaio	52
رقم(2-5)	**Lagrange Multiplier Tests for Random Effects**	53
رقم(2-6)	اختبار Hausman	54
رقم(2-7)	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	54
رقم(2-8)	اختبارات مشاكل القياس	55
رقم(2-9)	نتائج التقدير بطريقة(FGLS)	56

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم(1-1)	أثر التحويلات على مستوى الاقتصاد الجزئي	15
رقم(1-2)	آلية تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة	16
رقم(2 -1)	تطور حجم التحويلات المالية في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2020)	23
رقم(2 -2)	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الخام{2000-2020}	26
رقم (2-3)	التحويلات المالية نسبة إلى الاستثمار الأجنبي سنتي {2000-2020}	30
رقم(2-4)	نسبة التحويلات إلى المساعدات الإنمائية {2000-2020}	32

فهرس الملاحق

ملاحق
ملحق1: تطور التحويلات المالية في البلدان العربية
ملحق2: النماذج الساكنة
ملحق3:اختبارات المفاضلة
ملحق4 :اختبارات مشاكل قياس
الملحق5:نموذج المعتمد في الدراسة

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر الهجرة من ببن الظواهر القديمة التي عرفها الإنسان، ونشأت نتيجة للبحث المتواصل عن أفضل الظروف المعيشية، ورغم قدمها إلا أنها لا زالت سائدة إلى يومنا هذا، كغيرها من الظواهر الأخرى لفتت اهتمام كثير من الباحثين، و لكنه وجه نحو آثار ها الاقتصادية .فالتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين تعتبر من ببن النتائج المترتبة عنها فهي تمثل العوائد الملموسة للهجرة، والدافع الأكبر نحوها، والتي أصبحت تكتسب أهمية كبير ة على المستوى العربي والدولي، لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول، فهي تعتبر مصدر متجدد ومتزايد من سنة إلى أخرى من تدفقات رؤوس الأموال، وتعتبر مصدرا مهما للادخارات الإضافية وتكوين رأس المال .حيث تعد من أهم مصادر الإرادات من العملات الأجنبية، خاصة وأن معظم الدول النامية التي تصدر العمالة تعاني من نقص في رؤوس الأموال، مما شكل عقبة أساسية أمام دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها، وبالتالي صعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية .

وتبرز أهمية هذه التحويلات من خلال تأثيرها على المستوى الجزئي و المتمثل في الأسرة التي تتجه إليه هذه الأموال بشكل مباشر، والمستوى الكلي في تأثيرها على حجم الاستثمار، حيث أن هناك علاقة متبادلة بين تحولات المهاجرين و اقتصاديات الدول المستقبلة لها، حيث يساهم هذا الأخير في رفع معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول من خلال توفر رأس أموال، وبذلك يساهم في تحسين الظروف المعيشية والقدرة الشرائية للفرد (الأسر المستقبلة للتحويلات) وتعمل على تقليص معدلات الفقر في الدولة

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل التحويلات المالية للمهاجرين تأثير على النمو الاقتصادي في البلدان العربية الأكثر استقبالا لتلك التحويلات؟

الأسئلة الفرعية :

ماذا نقصد بالتحويلات المالية ؟

-ما مدى تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

- ما هي الأسباب التي تدفع المهاجر إلى إرسال أمواله باتجاه بلده الأصلي و ما طبيعة الآثار الناتجة عنها؟

-هل استطاعت البلدان العربية أن تستفيد من التحويلات المالية لمهاجريها كمصدر بديل للتمويل الخارجي و كآلية لتحفيز التنمية ؟.

الفرضيات:

تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي :

- وجود أثر إيجابي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي:

- الرغبة في التعرف على الموضوع وعلى المفاهيم المتعلقة به من الجانب النظري و القياسي.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذجpanal.
- قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة التحويلات المالية .
- يدخل البحث ضمن التخصص.

أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا هاما في الاقتصاد ، حيث يتم فيه إظهار تأثير التحويلات المالية على المتغيرات الاقتصادية نظرا لأهمية ذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بالإضافة الى كونها تعد مساعدات مالية عاجلة تعين أفرادا و اسر كاملة على العيش و تغطية متطلبات اليومية للعيش

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

-محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة اثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي.

-إبراز أهم متغيرات الاقتصادية .

-قياس اثر التحويلات المالية على المتغيرات الاقتصادية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ، من خلال التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالتحويلات المالية والمتغيرات الاقتصادية كما سيتم استخدام الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية لدراسة اثر التحويلات المالية على المتغيرات الاقتصادية ، كما استعملنا أدوات القياس الاقتصادي وبرنامج EVIESو STATAلشرح و التحليل والتقدير و استخدام النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة، وقد اعتمادنا على مجموعة من البيانات الممنوحة من طرف البنك الدولي.

صعوبات البحث :

- لقد واجهتنا في بحثنا هذا مشاكل عديدة لا تعد ولا تحصى منها:
- قلة المراجع و المعلومات خاصة التي تخص التحويلات المالية .
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة الدراسات القياسية التي تبين أثره على المتغيرات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

تحاول الدراسة قياس أثر التحويلات المهاجرين علي النمو الاقتصادي في الاقتصاد الدول العربية (مصر الجزائر، الأردن، المغرب وتونس) خلال(1990-2020).

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، فصلين وخاتمة وهي كالتالي:

تضمن الفصل الأول الجانب النظري حيث انقسم الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية للتحويلات المالية والنمو الاقتصادي ، أما المبحث الثاني كان بمثابة دراسة تطبيقية للمبحث الأول أما المبحث الثالث تناول الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع .

تضمن الفصل الثاني الجانب التطبيقي كذلك انقسم إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى منهجية الدراسة والى توصيف البيانات أما المبحث الثاني تناولنا طرق تقدير بيانات وتشخيص النموذج ونتائج الدراسة.

الفصل الأول

إطار النظري لاثر التحويلات على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية،وتأتى مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور .ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلة لها الدور الهام الذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول واتسامها بالاستقرار النسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات .وفيما يلي عرض لمفهوم التحويلات وأهم محدداتها والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

المبحث الأول:ماهية التحويلات المالية.

يتم في هذا السياق عرض مفهوم التحويلات المالية

المطلب الأول: مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين:

يصعب إعطاء مفهوم لتحويلات المالية للمهاجرين نتيجة اختلاف البلدان المرسلة والمستقبلة لها حيث تدرجها بعض الدول ضمن عوائد السياحة وفي دول أخرى ضمن التدفقات الاستثمارات الأجنبية مباشرة ومن ناحية أخرى هنالك تضارب كبير في حجم التدفقات التي تتلقاها دول الأصل سنويا خاصة البيانات الصادرة عن البنك العالمي مقارنة مع البيانات للبلدان المتلقية للتحويلات وهذا نظرا أساسا للاختلاف بيانات الهجرة الدولية وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد الشخص المهاجر (معاير الجنسية ,معاير الإقامة)ومن ناحية أخرى هنالك مرور نسبة كبيرة من التحويلات المالية عبر القنوات الغير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها وعلى العموم نعرف التحويلات المالية النحو التالي :

طبقا للبنك الدولي تعرف التحويلات المالية للمهاجرين بمختلف العمليات المالية التي يقوم بها النازحون أو الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة في بلد أخر يقيمون فيه ، أي كل عامل مقيم في بلد أخر غير بلده الأصلي لمدة لا تقل عن سنة ويقوم بإرسال أموال باتجاه بلده الأصلي تعتبر تحويلات.
أما صندوق النقد الدولي(FMI) فيعرف التحويلات المالية للمهاجرين بأنها عبارة عن تحويلات جارية خاصة بانتقال أصول مالية أو سلع من المهاجر أو عامل مقيم في الخارج لمدة لا تقل عن سنة إلى أشخاص آخرين يمثلون العائلة في البلد الأصلي، أو باتجاه حساب خاص و حسب صندوق النقد الدولي يوجد ثلاث بنود رئيسية لتسجيل التحويلات هي على التوالي: (بوطالبي هشام، 2017)

البند الأول : يكون رقم حسابه في ميزان المدفوعات المتفق عليه في صندوق النقد الدولي و هو 2310 والذي يشتمل على تعويضات العاملين في الخارج و تكون عبارة عن كل الأموال التي يتقاضاها العامل في الخارج خلال مدة زمنية أقل من سنة و يندرج فيها الأجور ، التعويضات ، التأمينات ، الخدمات الاجتماعية التي يتقاضاها العامل في الخارج و يحولها باتجاه بلده الأصلي.
-***البند الثاني :*** برقم الحساب 2391 الذي يعتبر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على أنها كل أشكال التدفقات الخارجية الخاصة بالعمال المقيمين في الخارج لمدة لا تقل عن سنة و تشكل كل الأصول المالية أو السلع التي يحولها المهاجر إلى أفراد أسرته أو إلى حسابه الخاص في بلده الأصلي.

البند الثالث : برقم الحساب 2341 تمثل التحويلات المالية للمهاجرين صافي التحويلات الحالية التي يقوم بها المهاجر أثناء مغادرة البلد الأصلي و العودة إليه و الإقامة لمدة لا تقل عن سنة. كما تعرف تحويلات العاملين أو المهاجرين في الخارج(بأنها ذلك الجزء من الدخل غير المنفق من العاملين من أبناء الوطن في الخارج والمحول إلى البلد الأصلي . (محمدالخشاني، 2010)

مما سبق نعطي تعريف لتحويلات المالية للمهاجرين على أنها جميع العمليات التي يقوم بها شخص المهاجر أثناء إقامته بتحويل أماله أو جزء منها إلى بلده الأصلي وقد تكون التحويلات عبارة عن خدمة أو سلع أو أصول أخرى.

المطلب الثاني: أنواع التحويلات المالية للمهاجرين:

يمكن تصنيف التحويلات المالية للمهاجرين إلى عدة أنواع حسب طبيعتها ، أو حسب قنوات إرسالها إلى: (سوداني نادية، 2011-2012)

حسب نوعيتها : وتشمل

- ***التحويلات النقدية السائلة*** : تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي.
- ***التحويلات العينية :*** تشمل السلع التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي و تكون ممولة من خلال التحويلات المالية ، وهي تمثل نوع من الاستيراد الخارجي يقوم بتمويله المهاجر في الخارج.
- ***التحويلات المعرفية*** : و تشمل تدفق كل أشكال المعارف و الكفاءات و الخبرات التي اكتسبها المهاجر الدولي في بلد الاستقبال و يقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي .

تصنيف التحويلات حسب قنوات الإرسال : يقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد المقصد باتجاه البلد الأصلي و تشمل:

- ***التحويلات الرسمية*** :و هي تمثل كل أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك، مكاتب البريد ، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال و تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات كالحوالات البريدية ، تحويلات الحساب ، خدمات الصرف الآلية ،التحويلات الالكترونية ، التحويلات الرسمية الدولية...
- ***التحويلات غير الرسمية*** :وهي التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية ، لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في المدفوعات و هي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية و تتضمن العمليات التالية:
  - ✓ الأموال التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه خلال فترات العطلة أو الأموال التي يقوم بإرسالها مباشر إلى أسرته عن طريق شخص أخر.

- ✓ التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص أخر من بلده الأصلي كمصاريف العلاج.
- ✓ الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أسرتهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران و غيرها من تكاليف السفر....

المطلب الثالث:الدوافع الفردية للتحويلات المالية:

في هذا العنصر سوف نعتمد على نظرية (Lucas.R.E,Stark O1985)لتطرق لكل من الإيثار والمصلحة الذاتية كأهم المحددات الفردية للتحويلات المالية للمهاجرين.

3-1. لإيثار :يحدث هذا النوع عندما يريد المهاجر زيادة رفاهية ومستوى معيشته ويرتكز هذا النوع على مبادئ كالتالي:

- ارتفاع قيمة تحويلات مالية مع دخل المهاجر في أن واحد
- انخفاض تحويلات المالية مع ارتفاع دخل الأسرة .
- تنخفض قيمة التحويلات المالية مع مرور الوقت كلما تقلصت الروابط العائلية .
- انخفاضها أيضا عند استقرار المهاجر بصفة دائمة بالبلد المستقبل له والتحاق أسرته. (بوطالبي هشام، 2017)،

يفسر دافع المصلحة الذاتية في التحويلات المالية للمهاجرين بثلاث دوافع ثانوية وهي كما يلي:

- **الميراث** :إن دافع الميراث يندرج ضمن دوافع المصلحة الذاتية لان المهاجر يهدف من وراء تحويله للأموال إلى إشباع منفعته الشخصية في امتلاك نسبة معتبرة من الإرث, والذي يكون في اغلبه من الأراضي والعقارات.
- **الاستثمار** :وهو يعتبر أيضا من دوافع المصلحة الشخصية للمهاجرين, إذ أن الاستثمار في البلد الأصلي يجذب الكثير من المهاجرين وهذا لسببين إما ارتفاع عوائد الاستثمار و تحفيزات التي يمكن إن تكون في البلد الأصلي مقارنة بالبلد المستقبل للهجرة ,أو لنية المهاجرين في عودته للبلد الأصلي وبالتالي الاستثمار يسمح لهم بتحقيق دخل مربح للتقاعد في المستقبل.
- **التبادل** :يعني أن يقوم المهاجر بتحويل الأموال لأفراد عائلته المقيمة في البلد الأصلي مقابل الحصول على خدماتهم ,أن تكون الخدمات المستهدفة في هذه الحالة تحت تأثير المنفعة الذاتية ,كما تكون من منفعة المهاجر ومنفعة أفراد عائلته مستقلة عن بعضها البعض.

3-2.الدوافع العائلية للتحويلات المالية:

تأخذ هذه الدوافع شكل الترتيبات الأسرية الضمنية أي الاتفاقيات غير المعلنة التي تحدث بين المهاجر وأفراد أسرته ,ومن أهم هذه الترتيبات نجد ما يلي:

2- 1-اتفاقية التامين المشترك :

قد تكون التحويلات المالية بمثابة إستراتيجية لتقاسم المخاطر ,إذ أن حالة عدم اليقين المرتبطة بشكل خاص بعدم الاستقرار الوظيفي تشجع بعض المهاجرين على التامين ضد المخاطر المرتبطة بفقدان الوظيفة وبعدم الحصول على المساعدة من طرف الأقارب ,بحيث تتم هذه الاتفاقيات عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى يلعب المهاجر دور المؤمن عليه ,إما عائلته فتلعب دور شركة التامين إن تقوم العائلة بتمويل جميع النفقات المتعلقة بالهجرة احد أفرادها وتامين عودته إلى بلده في حالة فشل المشروع ,أما في **المرحلة الثانية** فتشرط نجاح المهاجر في مشروع هجرته واستقراره وظيفيا وماديا ليلعب المهاجر دور شركة تامين من اجل تامين عائلته من أي مخاطر قد تحصل معه ,في البلد الأصلي وهذا بقيامه بتحويلات مالية تتأثر ايجابيا بانخفاض دخل أسرته وبالتقلبات الاقتصادية ببلده.

2-2-اتفاقية القرض الأسري :

يمكن اعتبارها أيضا بمثابة سداد للنفقات السابقة للأسرة لتموين عملية الهجرة لمهاجريها،وتكثر اتفاقيات في الدول ذات الأنظمة المصرفية غير الفعالة ,حيث تقوم بين المهاجر وعائلته على المرحلتين أيضا المرحلة الأولى العائلة هي المؤسسة المالية وتقدم قرض ضمني للمهاجر يكون فيه إما بتمويل تكاليف متعلقة بالهجرة واستقراره في بلد مستقبل, أما المرحلة الثانية فيقوم مهاجر بتحويل أموال لفائدة عائلته في بلد الأصلي حيث تأخذ شكل تسديدات للقرض الضمني أو عوائد الاستثمار العائلية إن اتفاقية القرض الأسري الضمني بين المهاجر وعائلته تعد كذلك من بين أهم دوافع التحويلات المالية للمهاجرين. (عزواني ناصر، 2018)

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

يتم في هذا السياق تقديم أهم المفاهيم الاقتصادية الأساسية للنمو الاقتصادي

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو احد الظواهر الاقتصادية التي شغلت و لا تزال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي ,فهو يمثل احد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية, بمعنى انه جزء منها ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة. (لبزةهشام، 2018-2019)

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي و ذلك في الأجل الطويل هذه الزيادة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة ،و زيادة نصيب الفرد منه.

يعرف أيضا أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح.

من خلال هذه التعريفات فالنمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، و هو مقياس كمي قابل للقياس ويحدث بتلقائية، نتيجة لزيادة في استغلال الطاقة الإنتاجية .

ويمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة)، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات :

معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن

معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن

معدل نمو متناقص: أي متناقص عبر الزمن

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي :

تصنف أنواع النمو الاقتصادي إلى ما يلي :

أ. **النمو الطبيعي:** هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي إذ يتم ببطء تدريجي ورغم مروره في بعض ألأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية لأنه يتميز بصفة الاستمرارية (كما يتطلب مرونة كبيرة للإطار الاجتماعي والثقافي كي يمكن له الانتقال من قطاع أخر

ب. **النمو العابر:** وكما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بني اجتماعية وثقافية جامدة فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهر النمو بالتنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص.

ج.النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري: حسب بحواتي فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب ألأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما ن زيادة التخصص في إنتاج المواد ألأولية سيؤدي إلى تخسف وسائل إنتاجها، وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري، فيؤدي إلى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتميز بها الدول النامية هي إنتاج المواد ألأولية، وما تحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها

د.النمو المخطط: ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة الاقتصاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل إلا نتاج ألأساسية والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناءً على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة. (سعودي، 2015-2016)

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي تبعا لمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم، غير أن الدول النامية تواجهها جملة من المشاكل والصعوبات في حساب معدل النمو الاقتصادي،لصعوبة الحصول على أرقام صحيحة تعبر عن الدخل الحقيقي للفرد.

يقاس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين أساسيين هما : (السريتي محمد، 2008)

أ. معدل النمو البسيط :

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة معينة مقارنة بسابقتها، أما عن استخدامات هذا المعدل، فهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة.

ب. معدل النمو المركب:

يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وذلك لفترة زمنية معينة، يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل، رمزه (Tcc) ،ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$ttc = \sqrt[n]{gdpn/gdp0}$$

حيث أن :

GDPn :متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة

GDP0 :متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة

n :تعني طول الفترة الزمنية

المطلب الرابع:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي، وهي تتمثل في ما يلي :

أ. كمية ونوعية الموارد البشرية :

يتم قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويتم استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد= الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي/ عدد السكان

من خلال المعادلة السابقة، نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة نسبة زيادة عدد السكان بالنسبة لقيمة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي. ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول .

ب.كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

د .تراكم رأس المال :

تأثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، من مؤسسات إنتاجية وطرق موصلات وجسور ومدارس

وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية التحتية، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحى به المجتمع من استهلاكه الجاري .

و .التخصص والإنتاج الواسع :

إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية. لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في مواردها الاقتصادية. (محمدموسى عريقات حربي، 2006)

المبحث الثالث:المزايا الاقتصادية لتحويلات المهاجرين:

المطلب الأول. أثر التحويلات المهاجرين على الاقتصاد الجزئي :

1.1 خفض مستوى الفقر في بلدان المنشأ:

تساهم التحويلات في خفض مستويات الفقر بشكل مباشر من خلال رفع دخل الأسر المتلقية للتحويلات وتأكد أغلب الدراسات على دور التحويلات كآلية مهمة لخفض معدلات الفقر في البلدان النامية حيث أشار كل من (Adams& page2005) في دراسة شملت البيانات مقطعية لمجموعة من البلدان المتلقية للتحويلات وجد من خلالها أنه كلما فاقت نسبة التحويلات في الناتج الداخلي الخام 10%تؤدي إلى خفض مستوى الفقر بمقدار 2-%إلى 3.5-% ونفس النتائج توصل إليها من (Acosta&al2003) عند دراستهم عينة من البلدان النامية كما أشار كل من (Lokshin &al 2010) إلى مساهمة التحويلات في خفض الفقر بمعدلات قياسية بما يعادل 11 % في دولة النبال خلال الفترة (1995-2004) .

ومنه عندما يتحسن الاستهلاك الأسر يأشر ذلك على الطلب الكلي لأن الاستهلاك الأسر أحد أطراف معادلة الطلب الكلي ومنه يحفز النمو الاقتصادي .

2.1 تخفيض حدة التباين في توزيع الدخل (عدم عدالة في توزيع الدخل):

نجد هنا أن أدلة متعلقة يؤثر التحويلات في خفض الفجوة التباين في توزيع الدخل أقل وضوحا خاصة أن أغلب الدراسات تشير إلى أن الأسر المتلقية للتحويلات هي ذات مستويات دخل عالية لقدرتها عل التكفل بمصاريف الهجرة أفرادها على عكس الأسر الفقيرة التي تفتقر الى الموارد اللازمة لتحمل تكاليف الهجرة ومنه فإن التحويلات تعمل على زيادة التباين في توزيع الدخل كما أشار كل من (McKenzie&Rapoport2007) (Stark&al 1998)

ولكن هنالك دراسات تقول أن التحويلات تخفض حدة التباين في توزيع الدخل حيث أشار (Bolhard&al2010) أن المهاجرين القادمين من بلدان أفريقية فقيرة ذات دخل منخفض هم أكثر قدرة على إرسال تحويلات إلى بلدانهم الأصلية مقارنة مع المهاجرين منحدرين من عائلات ذات دخل مرتفع وهذه النتائج أكدها أيضا كل من (Ratha & ShaW) وهذا ما يدعم فرضية قدرة التحويلات على خفض من حدة التباين في توزيع الدخل .

3.1 مساهمة التحويلات في تحسين مستوى الصحة والتعليم

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تمويل استثمارات العائلات في تكوين وتعليم أفرادها ،إضافة إلى دورها في تحسين مستويات الصحة و هذه العوامل مجتمعة تمثل العائد الاجتماعي من وراء استثمار التحويلات حيث أثبتت العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت على عدد من البلدان النامية المتلقية للتحويلات كدراسة(Cox – Edwards & veta 200) على دولة السلفادور ودراسة (Amvedo–dorants & al 2010) دولة النبال ، دراسة (Mansuri 2007) على باكستان عندما لاحظ أن مستويات التعليم مرتفعة عند الأطفال المنتمين للعائلات المتلقية للتحويلات ، ونفس النتائج توصل إليها (De ratha 2012) عندما لاحظ ارتفاع مستويات تعليم الأطفال خاصة الفتيات في سيرلانكا بين الأسر المتلقية للتحويلات حيث يجبر ضعف الدخل الأسري الأطفال على العمل بهدف مساعدة العائلة و هو يؤثر على الوقت المخصص للتعليم ، أما فيما يخص دور التحويلات في تحسين مستويات الصحة في العائلات المتلقية لها فقد أشار كل من (Hiledebrandt & Mckenzie 2005) أن العائلات المتلقية للتحويلات في المكسيك لها معدل وفيات أقل مقارنة مع العائلات التي لا تتلقى تحويلات مالية كما أشار(De ratha) أن الأطفال في الأسر المتلقية للتحويلات في سيريلانكا لهم متوسط أوزان أعلى من نظائرهم في العائلات الأخرى وهذا ما يوضح فرضية دور التحويلات في تحسين مستويات الصحة في بلدان المنشأ.

4.1 دور التحويلات في تمويل الاستثمارات الصغيرة و الأنشطة المقاولاتية:

يمكن لتحويلات المهاجرين أن تأثر على النشاط الاقتصاد في بلد المنشأ من خلال تمويلها للاستثمارات الصغيرة لان المهاجر يدخر جزء من أمواله استعدادا للعودة إلى بلده الأصلي ليستثمرها . (بوطالبي هشام، 2017)

الشكل1 :أثر التحويلات على مستوى الاقتصاد الجزئي

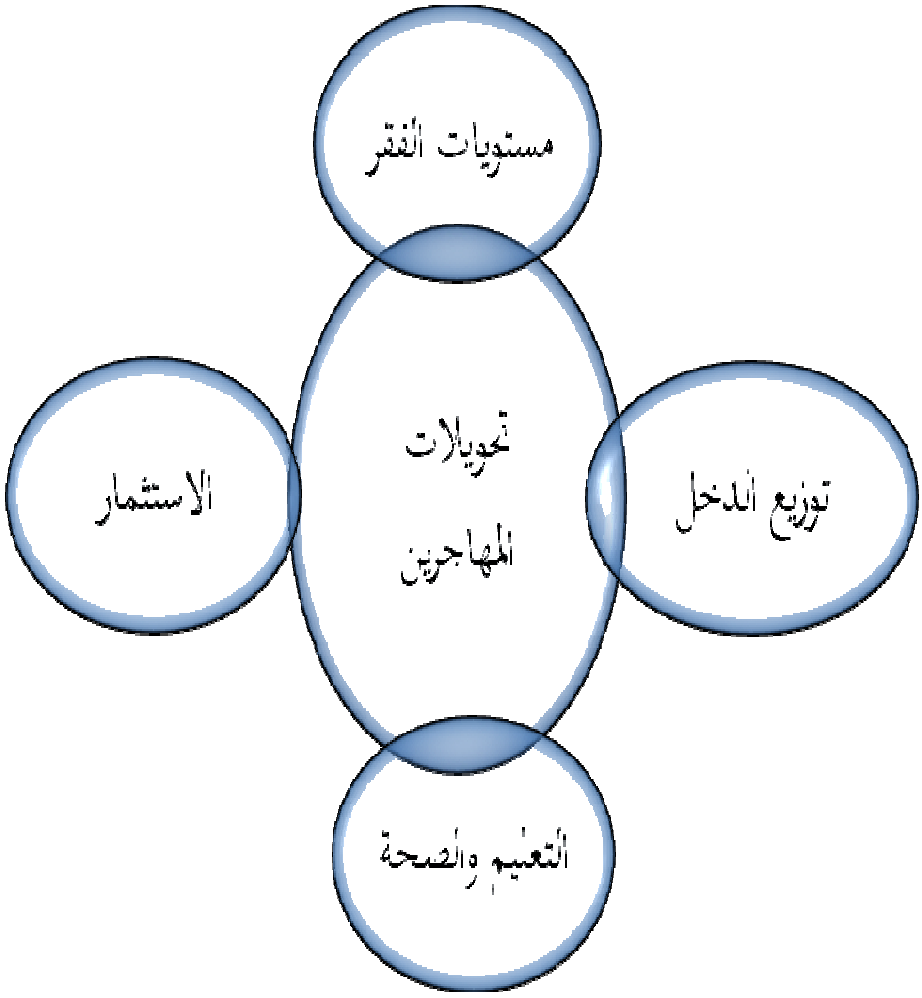

من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني : أثار التحويلات على المستوى الاقتصادي الكلي:

1. **أثر التحويلات على التنمية :** تشير اغلب الدراسات التجريبية التي حاولت تحديد طبيعة تأثير تدفق التحويلات على مستويات النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية لها إلى صعوبة تحديد طبيعة هذا التأثير سواء كان أثر ايجابي أو سلبي بالنظر لسلوكها (Behavior remittances)المضاد للتقلبات الاقتصادية حيث أنها ترتفع في أوقات الكساد وتنخفض في أوقات الرواج الاقتصادي في بلدان المتلقية لها ومنه تصعب عملية تحديد طبيعة تأثيرها على النمو الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى فان أثرها على مستويات رأس المال البشري يكون على الطويل من خلال دورها في تمويل التعليم كما تشير بعض الدراسات إلى التأثير الايجابي للتحويلات على معدلات النمو في البلد الأصلي من خلال دورها في تطوير النظام المالي للبلدان المتلقية لها.

(Giuliano& Ruiz &Arranz 2009) من ناحية أخرى تركز بعض الدراسات على التأثيرات المضاعفة فتدفق التحويلات يؤدي إلى تحسين مستويات التعليم والصحة إضافة إلى إزالة قيود تمويل المشاريع ، فضلا عن دورها في خفض معدلات الفقر و هو ما ينعكس بشكل مباشر على مستويات النمو الاقتصادي في بلدان الأصل وفي هذا الخصوص أشارت بعض الدراسات أن في المكسيك كل 1 دولار يتم إنفاقه من التحويلات

يؤدي إلى زيادة ب 6.23 دولار في الناتج الوطني.

الشكل رقم(2) :آلية تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة

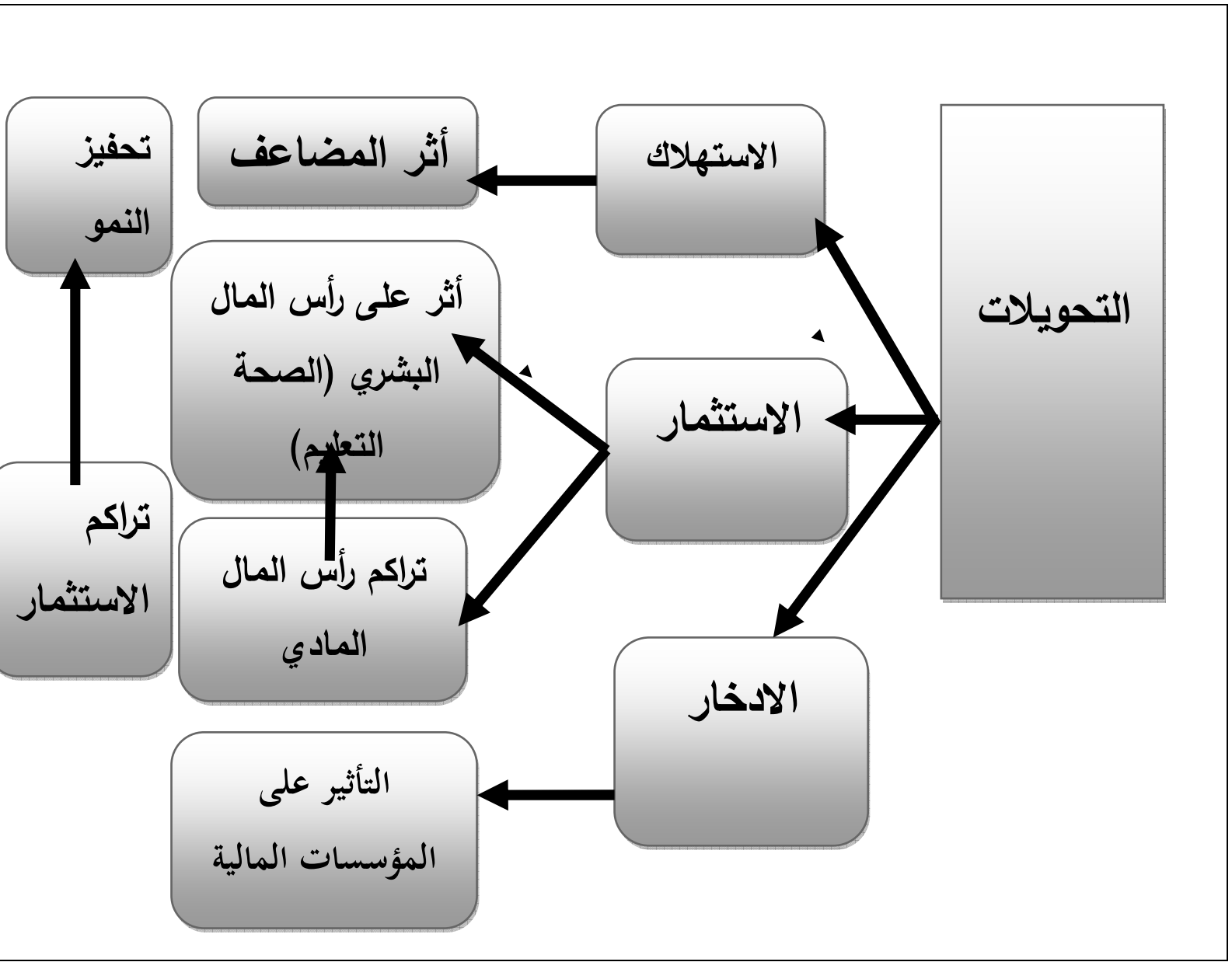

source : Alexandru Stratan & Marcel Chistruga, Economic consequences of remittances. Case of Moldova, Procedia Economics and Finance 3 (2012) 1191 – 1195

2. أثر التحويلات على ميزان المدفوعات

يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أن تؤثر بشكل ايجابي وسلبي على ميزان المدفوعات في البلدان المتلقية لها حيث تؤثر إيجابا من خلال تخفيض نسب العجز إضافة إلى زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي و بالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل الواردات و استقرار أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.وتؤثر سلبا على ميزان المدفوعات من خلال حساب العمليات الجارية نتيجة ظهور ما يعرف بأثر الطفرة(L'effect boomeran)حيث تؤدي زيادة تدفق التحويلات إلى زيادة الواردات و بالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، إضافة إلى تأثيرها السلبي على سعر الصرف الحقيقي نتيجة زيادة الطلب السلعي مقابل محدودية العرض المتاح أو القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. (بوطالبي هشام، 2017)

المطلب الثالث:تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي :

تعد تحويلات المالية للمهاجرين واحدة من أهم التدفقات المالية الدولية كما أنها تعتبر مصدر تمويل خارجي لعدد كبير من البلدان النامية المتقبلة ويعود سبب اهتمام المنظمات والدول النامية بالتحويلات المهاجرين نظرا لدورها الكبير الذي تلعبه في تأثير على اقتصاديات الدول المستقبلة مقارنة بمصادر التمويل الخارجي فالتحويلات تساهم في خفض معدل الفقر وزيادة دخل الأسرة وخفض معدل البطالة وتمويل الاستثمار وكذلك زيادة النمو الاقتصادي وإلى الكثير من الآثار الإيجابية المرتبطة بها .فتعد تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبيا في النظام المالي من حيث الحجم والتأثير على الاقتصاد حيث أصبحت أهم مصادر التمويل الدولي ولكن يبقى الجدل القائم حو تأثيرها على النمو الاقتصادي وكيف يحدث هذا التأثير حيث يذهب الأغلبية إلى أن هنالك تأثير إيجابي كبير لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي ودراسة أخرى تقول هنالك أثر سلبي , وأخرى تبقى حيادية للموضوع كل على حساب دراسته وظروفها ومتطلباتها .

وتحويلات المهاجرين هي تحويلات الأموال من قبل العاملين المحولين الذين يعشون في البلدان المتقدمة إلى أسرهم التي لا تزال تعيش في بلدهم الأصلي وقد أصبحت التحويلات مصدر دخل مهم لعديد من الدول النامية وبالتالي قد يكون لها أثر على استقرار الاقتصادي .

تتأثر تحويلات بعديد من المحددات مثل المحددات الاقتصادية الكلية في مناطق الإرسال والاستقبال ,معدلات البطالة , معدلات فائدة وسعر الصرف فضلا عن المحددات الديمغرافية فهي أهم مفسر لتدفق تحويلات المهاجرين على مستوى النشاط الاقتصادي وسن العمل وكل هذه المتغيرات تؤثر على حجم

التحويلات فضلا عن محددات السياسية والمؤسسية فنوعية المؤسسات وسياسة البلد والاستقرار السياسي والأمني لبلد الأصلي تعد أهم العوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد في تحويل أمواليهم فضلا عن تكاليف تحويل أموال وتطور قنوات الرسمية.

يظهر التأثير الإيجابي لتحويلات على النمو الاقتصادي من خلال عدد من القنوات على مستوى الاقتصاد الجزئي يمكن لتحويلات تعزيز رأس المال البشري من خلال زيادة الاستهلاك والإنفاق على التعليم والصحة حيث حصول مستملى التحويلات على دخل أعلى يمكن أن يسمح لهم بزيادة استقرار واستهلاك وكذلك حجم الإنفاق على التعليم .

تتمثل الآليات التي تؤثر من خلالها التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول المنشأ حيث يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري عن طريق تمويل النفقات المخصصة لتعليم وتحسين مستويات الصحة، كما يمكن أن تؤثر على النمو لاقتصادي من خلال زيادة معدل الاستثمار الخاص على اعتبار أن تساوى في التخفيف من القيود التموينية كما أنّها تمثل بديل عن ضعف كفاءة الأسواق والأنظمة المالية في بدول المنشأ.

كما يمكن لتحويلات المالية للمهاجرين أنّ تؤثر على النمو الاقتصادي في دول المنشأ من خلال رفع معدّلات الاستهلاك وبالتالي تحفيز الطلب الكلي، لكن هذا الأثر يتفوق على طبيعة النشاط الاقتصادي لدول المتلقية فإذا كانت تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد في تلبية طلب الاستهلاكي فتدفق التحويلات المالية للمهاجرين في هذه الحالة يؤدي إلى زيادة معدّلات الاستيراد من العالم الخارجي وهذا يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تحفيز الطلب الكلي بمستويات تفوق الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أما في حالة ما إذا كان اقتصاد الدول المتلقية للتحويلات يعتمد على الإنتاج المحلي في تلبية الاستهلاك والطلب المحلي فالتحويلات تساهم في تنشيط الطلب الداخلي من خلال ما يعرف بتأثير مضاعف أي أنّ الزيادة في معدّلات الاستهلاك تكون مرفقة بزيادة في معدّلات الاستثمار ومعدّلات التشغيل وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي ، لكن بالرغم من ذلك تبقى الدراسات التجريبية الخاصة بتحليل العلاقة السببية بين تدفق التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي تتأرجح بين النظرة الإيجابية والنظرة السلبية فعلى سبيل المثال أوضح (Chami وأخروف 2003) من خلال دراسة شممت عينة تظم 113 دولة نامية أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية ، و في الجيهة المقابلة(Guiliano , Ruiz –arr 2005) في إطار دراسة شملت عينة تظم 100 دولة أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض على اعتبار أنّها تمثل بديل لتمويل الاستثمار وتعمل على التخفيف من القيود الائتمانية التي تواجه الدول النامية ، كما أشار(2009) Mundac من خلال دراسة شممت عينة من دول أمريكا اللاتينية ودول لمنطقة الكاريبي أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول المنشأ إذا ما كانت تمر عبر الوسطاء

الماليين،كما أنّها تساهم في تطوير الأسواق المالية في بدول المقصد، حيث كمما كانت نسبة التحويلات المالية بالنسبة لناتج الداخلي الخام تفوق % 10 تؤدي إلى نمو الدخل الفردي بحوالي % 3.49 ، إضافة إلى دورها في خفض معدّلات الفقر والتقليل من حدّة التباين في توزيع الدخل هذا يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ومن جيهة أخرى تتميز التحويلات المالية للمهاجرين بخاصية أنّها مضادة لمتقلبات الاقتصادية (Contracyclique)أي أنّها ترتفع في أوقات الأزمات الاقتصادية حيث كمما انخفض مستوى النشاط الاقتصادي في دول المنشأ يزداد حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى أسرهم و هذا ما يعكس سلوك الإيثار،و حاولت العديد من الدراسات التأكد من صحة فرضية ارتفاع التحويلات المالية المرسلة في أوقات الأزمات أبرزها دراسات ، (Bougamelli ، young 2009)و (Patterno 2011)(Mohapatra2009)التي أجمعت معظمها على أنّ التحويلات المالية للمهاجرين ترتفع في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في دول المنشأ مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى التي تنخفض كالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض الأجنبية والاستثمارات في الأسواق المالية التي تتأثر مباشر بالأزمات المالية في دول المنشأ، و بالتالي فهي تساهم في رفع معدّلات النمو أثناء فترات الركود الاقتصادي.

الخلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بالإطلاع على مفهوم التحويلات المالية وأنواعها ودوافع إرسالها كما بينا طرق إرسالها ووضحنا مفهوم النمو الاقتصادي و بينا أنواعه و محدداته ووضحنا أيضا اثر التحويلات على النمو الاقتصادي من خلال الاقتصاد الجزئي وكذلك الاقتصاد الكلي و من خلال هذا المبحث خلصنا إلى أن التحويلات تساهم في الاقتصاد و للتفصيل أكثر سنتطرق في الفصل الثاني إلى تطور التحويلات المالية في البلدان العربية .

الفصل الثاني

التحويلات المالية في البلدان العربية

تمهيد:

تعتبر المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العالم التي تشهد نشاطا هجريا كبيرا،فهي تظم ثلاث أنواع من الدول المرسلة والمستقبلة لتدفقات الهجرة الدولية هي على التوالي:

-الدول المستقبلة للهجرة الدولية و نشير هنا على وجه الخصوص إلى دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية، قطر ، الإمارات، الكويت ، البحرين التي تعد مناطق استقطاب هامة لليد العاملة الأجنبية القادمة أساسا من الدول الآسيوية كباكستان ، الهند ، الفلبين ، بنغلاديش... و بعض المناطق العربية خاصة العمالة الوافدة من مصر ، دول المغرب العربي ، الأردن ، لبنان

-الدول المرسلة للهجرة الدولية : و تظم هذه المجموعة كل من مصر ، المغرب، لبنان ، تونس....

-دول مرسلة ومستقبلة للهجرة الدولية :تظم الجزائر ، الأردن...

أما فيما يخص التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية ، فنميز نوعين من الدول العربية دول مرسلة للتحويلات المالية للمهاجرين خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي ، و بلدان مستقبلة للتحويلات كمصر ، الجزائر، تونس ، المغرب ، لبنان ،الأردن. والدول التي هي محل الدراسة هي الدول المستقبلة للتحويلات المالية.

المبحث الأول: تطور تدفق التحويلات في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2020)

المطلب الأول: تحويلات الواردة إلى المنطقة العربية:

المنطقة العربية واحدة من بين أكثر المناطق الجغرافية إرسالا للمهاجرين الدولين خاصة من دول لشمال إفريقيا باتجاه أوروبا (الجزائر، المغرب ، تونس) ، و دول الشرق الأوسط باتجاه أوروبا و منطقة الخليج العربي (مصر ، لبنان ، الأردن) وهي بذلك تستقبل حجم كبير من التحويلات المالية المرسلة من جالياتها المهاجرة في الخارج ، و تشير بيانات البنك الدولي (البنك الدولي ، 2017) إلى نمو حصة البلدان العربية من التحويلات المالية للمهاجرين حيث تتصدر مصر قائمة البلدان العربية الأكثر استقبالا للتحويلات بحوالي 18.19مليار دولار متبوعة بلبنان و المغرب بحوالي 7 مليار دولار ، الأردن 4.4مليار دولار ، اليمن 3.3 مليار دولار ، تونس والجزائر بحوالي 2 مليار دولار وجدول أعلاه والشكل الهندسي الموالي يوضح تطور حجم التحويلات في أهم البلدان العربية.

شكل رقم 1: تطور حجم التحويلات المالية في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2020)

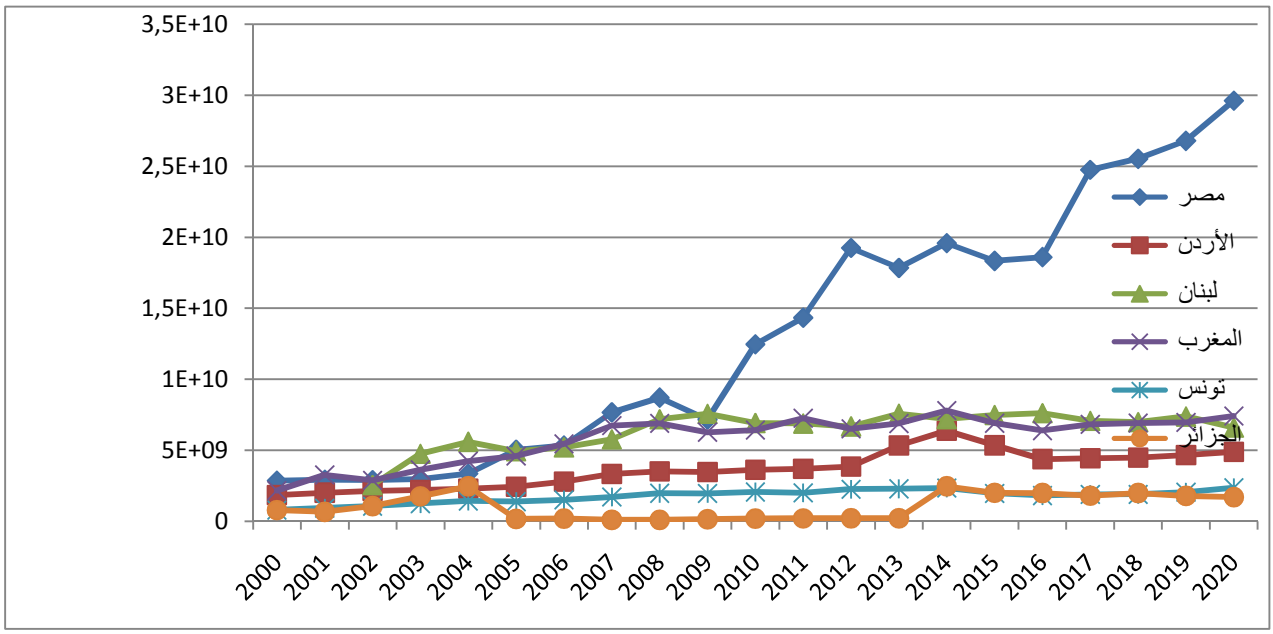

من اعداد الطالبتين باعتماد على بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني: أوجه إنفاق التحويلات المهاجرين في البلدان العربية :

على الرغم من أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة للاقتصاديات الدول العربية كمصدر تمويل خارجي مهم ، إلا أن معظم الدراسات تشير إلى أنها لا تستخدم بشكل فعال في التنمية بالنسبة للبلدان المتلقية

لها على اعتبار أن جزء كبير منها يوجه غالبا نحو الاستهلاك النهائي خاصة في قطاع العقارات و الإنفاق على الاحتياجات اليومية وجزء يسير يتم استثماره في مشاريع اقتصادية منتجة، ومن ناحية أخرى فان افتقار هذه البلدان للقنوات التي تمكنها من تعبئة التحويلات و توجيهها إلى الاستثمار الحقيقي تجعلها غير قادرة على إحداث التنمية بشكل فعال.

إن تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية تتأثر بشكل كبير بالمحددات الاجتماعية من قبيل الروابط العائلية ، وطبيعة العلاقة بين المهاجر و مجتمعه الأصلي سواء كانت هذه العلاقة قوية أو ضعيفة ، إضافة إلى تأثرها بالمحددات الاقتصادية كصافي الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في الخارج ، و من ناحية أخرى أشارت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط قوى بين تدفق التحويلات في المنطقة العربية والمحددات الديمغرافية كحجم الأسرة ، المستوى التعليمي لدى أفرادها ، طبيعة نشاطها الاقتصادي ، وتأثر هذه المتغيرات بشكل مباشر في حجم التحويلات المرسلة منا لمهاجر إلى بلده الأصلي وعلى مجالات استخدامها فعلى سبيل المثال يوجه أكثر من23% من التحويلات المرسلة باتجاه مصر إلى الإنفاق على المصروفات اليومية و حوالي 2.3 % يوجه إلى قطاع العقارات خاصة في شراء المنازل ، فحين ينفق4.3% فقط على تعليم الأطفال (فاروق غنيم أحمد، 2014)وفي الجزائر تشير بعض الدراسات ((samir Djelti, 2014-2015)أن التحويلات المرسلة من المهاجرين الجزائريين ينفق اغلبها على شراء العقارات 51.2 % في حين توجه 66.06 % إلى الادخار و 02.64 % فقط يتم استثمارها فعلى الرغم من اختلاف الأهمية النسبية لأوجه إنفاق التحويلات من دولة عربية إلى أخرى إلى أن معظم الدراسات تشير أنها لا توجه إلى الاستثمار و هذا ما يجعل البلدان العربية تفقد مصدر مهم من مصادر التنمية. و الجدول الموالي يوضح أوجه إنفاق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من البلدان العربية المستقبلة.

الجدول رقم1 :أوجه إنفاق التحويلات المالية في البلدان العربية :

الدولة	المصروفات المعيشية اليومية	المصروفات الدراسية	إنشاء منزل	إنشاء شركة	استثمار	أخرى	عدد المقبلات
الجزائر	45	13	23	3	5	11	64
مصر	43	12	18	-	15	12	31
الأردن	74	16	4	-	6	-	40
لبنان	56	24	5	5	5	5	41
المغرب	46	31	16	-	5	2	40

تونس	–	23	34	2	16	25	40

European Commission (2010), "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean.

من الجدول نلاحظ إن جزء كبير من التحويلات يوجه للاحتياجات اليومية ،إلا أنها يمكن ان تساهم بطريقة فعالة في النمو الاقتصادي للدول المستقبلة لها من خلال قنوات تأثيرها المتعددة .

- إنفاق التحويلات في الاستهلاك النهائي يساهم في مضاعفة الدخل الوطني من خلال تنشيط الطلب النهائي بفعل زيادة معدل الاستهلاك للعائلات المتلقية للتحويلات.
- تدفق التحويلات المالية للمهاجرين له اثر غير نقدي يتمثل أساسا في تخفيف من حدة البطالة من خلال تأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات المتلقية لها كالنساء و الأطفال أين يفضلون مواصلة التعليم وهذا ما يكون له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد.
- تدفق التحويلات يساهم في زيادة احتياطي النقد الأجنبي وهذا ما يكون له اثر ايجابي على ميزان المدفوعات و على قدرة البلد المتلقي للتحويلات على تمويل الواردات.
- التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في خفض معدلات الفقر في المناطق التي تستفيد منها .

المبحث الثاني : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات الدول العربية .

المطلب الأول: نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الخام :

تظهر أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة للبلدان العربية من كونها أنها تمثل واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجية بالنسبة للعديد من البلدان العربية (مصر ،لبنان ، المغرب ، الأردن ، تونس) و من ناحية أخرى فان نسبة مساهمتها في الناتج,الإجمالي مرتفعة وجدول التالي يوضح ذلك :

جدول2: نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الخام سنتي {2000-2020}

دول	السنوات	الناتج المحلي الخام بمليون دولار	نسبة الناتج المحلي الخام	نسبة التحويلات الى الناتج محلي الخام

مصر	2000	9983	49919272	2.9
	2020	3652	180818317	8.10
أردن	2000	8461	4230394.92	21.8
	2020	4418	21872424.9	11.04
لبنان	2000	1726	8630182.42	9.4
	2020	3171	15699073.4	20.9
المغرب	2000	3885	19428625.7	6.17
	2020	1213	600732673	6.10
تونس	2000	2147	10736630.9	3.7
	2020	4253	21058332.9	4.8
الجزائر	2000	5479	27395196.4	1.14
	2020	1450	71786633.7	1.17

من إعداد الطالبتين بإعتماد على بيانات البنك الدولي .

شكل2 : نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الخام

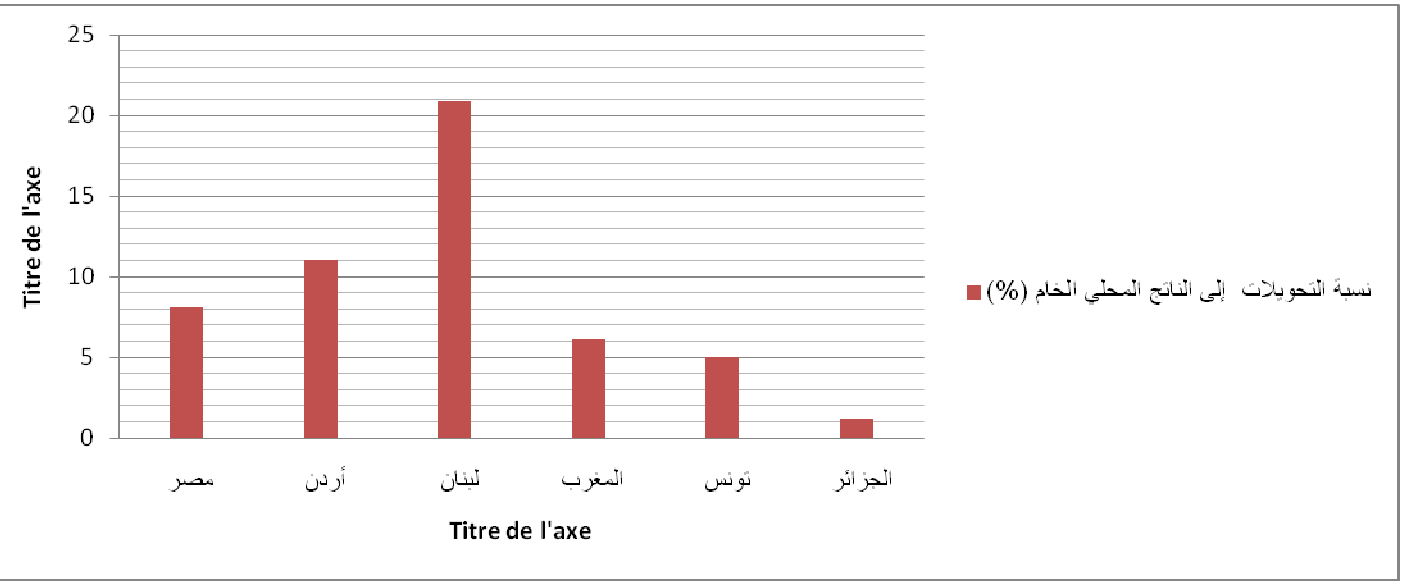

من إعداد الطالبتين بإعتماد على معطيات البنك الدولي فيفري 2022

من معطيات الجدول ومقارنة الدول مع بعضها البعض نستنتج أن التحويلات المالية هي قطاع بجانب إلى قطاعات الأخرى التي تعتمد عليها البلدان العربية كالسياحة والزراعة مصر ولبنان والأردن والمغرب فنجد أن التحويلات لهذه البلدان مرتفعة وتنخفض في البلدان التي تعتمد على الطاقة كمصدر أساسي مثل الجزائر وعلى الرغم من امتلاكها لواحدة من أكبر الجاليات إلا أن نسبة التحويلات تبقى ضعيفة جدا لا تتعدا 2%.

الجدول(3) تحويلات المالية نسبة إلى الصادرات:

الدول	السنوات	الصادرات بمليون دولار	نسبة الصادرات	نسبة التحويلات إلى الصادرات
مصر	2000	1617	808747.98	17.6
	2020	4787	23699375.6	61.83
أردن	2000	3538	1769464.03	52.1

	2020	1044	5170478.32	46.73
لبنان	2000	2447	1223548.92	64.64
	2020	5192	257034.443	14.28
المغرب	2000	1040	5204419.82	20.7
	2020	3736	18499978.3	19.83
تونس	2000	8531	4265667.18	9.32
	2020	1614	7991659.29	12.69
الجزائر	2000	8628	4314000.56	9.15
	2020	1442	7141182.16	11.35

من خلال الجدول تمثل التحويلات إلى لبنان ثلاث أضعاف صادراته وكأنها أهم ما يصدره لبنان حالياً هو كفاءة ومهارة أبنائه .وما تزال التحويلات إلى الأردن تمثل 46 % من صادراته عام20 20 بالرغم من انخفاضها عن سنة 2000.والتحويلات أصبحت أهم في المغرب من تصدير الفوسفات وبل والسياحة.وارتفعت في مصر حيث تمثل التحويلات فيها نسبة كبيرة من صادراتها
على الطاقة .

المطلب الثالث :نسبة التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التمويل الخارجي لعديد من الدول :

الدول	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر	التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
مصر	2000	1235	617500	230.9

	2020	5851	2896930.69	29.04
الأردن	2000	9312	456629.055	387.50
	2020	7602	376377.074	642.01
لبنان	2000	9934	49673.75	314.1
	2020	2861	1416220.83	231.87
المغرب	2000	4265	213276.642	510
	2020	1418	702333.227	52.26
تونس	2000	7507	375360.222	106.02
	2020	5921	293154.48	346.12
الجزائر	2000	2801	140050	282.04
	2020	1126	557776.926	150.84

هنا تتميز الأردن بكون التحويلات تفوق ضعيف نسبة الاستثمار الأجنبي ,وتقترب لبنان من هذه القيمة وباقي البلدان قيمها متذبذبة وهذا ما يدل على عدم استقرار استثمارات الأجنبية وعلى سبيل المثال مصر كانت نسبة سنة 2000 هي 230.9%ثم انخفضت سنة 2020 وهذا ينطبق أيضا على المغرب والجزائر.ولكن تونس شهدت ارتفاع خلال سنة2020 بلغ 346.12%

ومعلوم أن المهاجرين يشكلون طاقات مالية يمكن تحويل جزء منها للاستثمار وهذا ما يعوض الخصاص في الاستثمار الأجنبي. ويمكن لهذه البلدان الاستفادة من التحويلات المالية في مجال الاستثمار وذلك بتني سياسة تشجيعية وخلق جو ملائم و متعدد.

شكل3 : التحويلات المالية نسبة إلى الاستثمار الأجنبي سنتي {2000-2020}

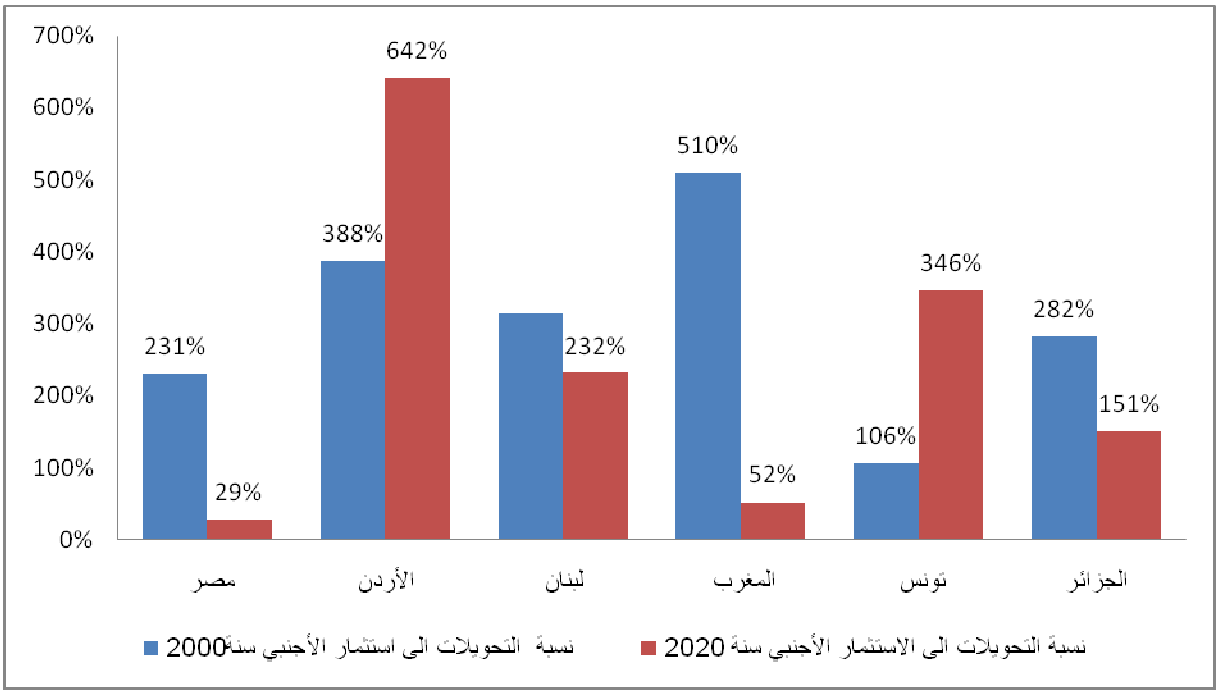

من اعداد الطالبتان انطلاق من معطيات البنك الدولي .

المطلب الرابع :التحويلات المالية نسبة من المساعدات الإنمائية :

الدول	السنوات	المساعدات الإنمائية بمليون دولار	نسبة المساعدات الإنمائية	التحويلات نسبة إلى المساعدات الإنمائية
مصر	2000	1370	685414.978	208.049
	2020	1564	774277.247	189.27
الأردن	2000	5541	277089.996	638.58
	2020	3114	1541584.16	156.747
لبنان	2000	2011	100595.001	786.32
	2020	1417	701772.225	467.93
المغرب	2000	4473	223690.002	483.026

	2020	1828	905123.75	405.52
تونس	2000	2228	111419.998	357.18
	2000	9749	482668.7	210.21
الجزائر	2000	1999	9980.0034	395.07
	2020	2095	103757.424	810.92

حسب تقرير البنك الدولي بلغت التحويلات إلى المنطقة العربية حوالي 58 مليار دولار وهو ما يمثل أضعاف المساعدات الإنمائية حيث كانت المساعدات ضعيفة سنة 2020 بالنسبة للجزائر لبنان والمغرب ومنه لتحويلات المالية أهمية بالغة كرصيد مالي للعملة الصعبة بالنسبة للدول العربية .

شكل 4: نسبة التحويلات إلى المساعدات الإنمائية

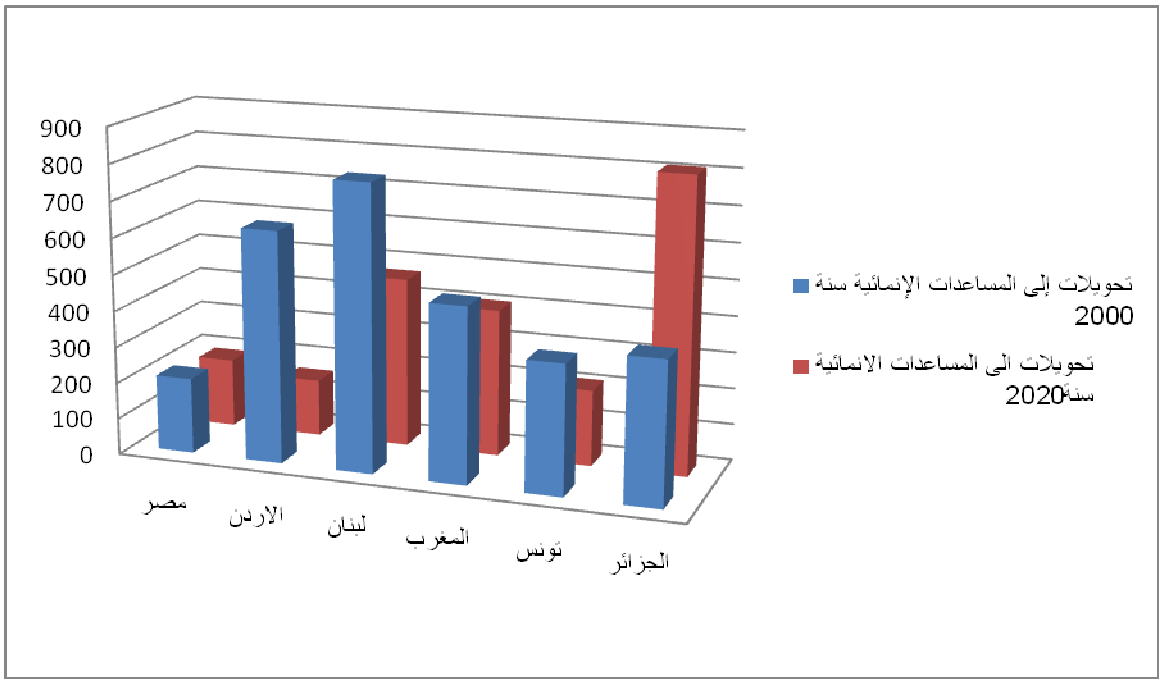

من اعداد الطالبتين انطلاق من معطيات البنك الدولي.

خلاصة الفصل :

في ظل الاهتمام المتزايد بالتحويلات المالية للمهاجرين وأهميتها لاقتصاديات دول المستقبلة لها تناولنا في هذا تطور التحويلات في البلدان العربية محل الدراسة حيث ة كان هنالك نفاهم في حجم التحويلات في البلدان العربية وحازت مصر على حصة الأسد وفاقت التحويلات في بعض الدول حجم الاستثمارات الأجنبية وكذلك الصادرات ولتوضيح مفاهيم أكثر سنتناول في فصل التالي دراسة التي تحدثت عن نفس الموضوع .

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد :

تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي , نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها . وتعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة، حيث تتجاوز في الكثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من اقتراض خارجي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية. كما تتميز تلك التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبي بتكلفتها المنخفضة لكونها لا تُلزِم البلد المصدرة لليد العاملة بالتزامات مالية في المستقبل. وعلى صعيد آخر وبالنظر إلى الاتجاهات والتطورات الديموغرافية في البلدان الصناعية، تلعب هجرة اليد العاملة إلى تلك البلاد دوراً هاما يساهم في تعويض آثار انخفاض عدد السكان والقوى العاملة في أسواق العمل بها. مما سيترجم بطبيعة الحال بمزيد من التدفقات لتحويلات العاملين إلى الدول المُصدِرة للعمالة.

أولا:الدول النامية:

1. Chami. R , Fullenkamp. C, and Jahjah, S. . (2003). Are immigrant remittance flows a source of capital for development . *IMF Working Papers N03/89°*

.حاولت هذه الدراسة اختبار تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات الفقر والأداء الاقتصادي الكلي في عينة شملت حوالي111 دولة من البلدان النامية، واعتمدت في منهجيتها على البيانات المدمجة للتحويلات المالية للعمال والتحويلات الشخصية، إضافة إلى تحويلات المهاجرين وأشارت نتائج الى أن التحويلات المالية للمهاجرين لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

2. IMF(2005). World Economic Outlook . *International Monetary Fund.; Washington D.C.*

حاولت هذه الدراسة الى اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في عينة من دولة نامية مكونة من101خلال الفترة الممتدة بين 1970–2003 وكان نتائجها كالتالي:

–عن عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحويلات المالية للمهاجرين ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي .

–وجود علاقة بين التحويلات المالية عدد من المتغيرات كمعدل الاستثمار ومستويات التعليم.

3. pradhan, g., upadhyay, m., &upadhyaya, k. (2008). remittances and economic growth in developing countries . the european journal of development research, vol 20 , n° 3, 497-506 .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في عينة من دول مكونة من 39 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين1980–2004 وأسفرت الدراسة على 194 ملاحظة وتم تقدير النموذج القياسي باستخدام بيانات المدمجة واستخدام نموذج الآثار الثابتة والنموذج العشوائي وأشارت النتائج إلى ما يلي

- استخدام نموذج التأثيرات الثابتة في التقدير
- تحويلات لها تأثير إيجابي على النمو.

4. Nsiah, C., & Fayissa, B. (2011). Remittances and economic growth in Africa, Asia, and Latin American-Caribbean countries: a panel unit root and panel cointegration analysis. *Journal of Economics and Finance*, 1-18.

هدفت هذه دراسة الى اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 64 دولة نامية من إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال الفترة الممتدة بين 1987–2007 واعتمد في دراسة على البيانات المدمجة ومنهجية التكامل المشترك، وأشارت نتائجها إلى التالي :

–التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول العينة

–تشير إلى أن التحويلات تساهم بشكل أكبر في نمو نصيب الفرد على المدى الطويل في آسيا مقارنة بالمناطق الأخرى محل الدراسة

–التحويلات تستخدم في بعض الدول في الاستثمار مع الدول الأخرى فتوجه للاستهلاك.

5. Ben mim . S, Ben ali .M.S. (2012). Through which channels can remittances spur economic growth in MENA countries? *Economics Discussion Papers, N°8 , economics E-*

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA1980–2009 وأشارت الدراسة إلى كيفية استخدام التحويلات المالية في هذه البلدان حيث استخدم الباحثان البيانات المدمجة لعدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج، الإنفاق الحكومي، معدل الانفتاح، معدل الاستثمار، م دل النمو السكاني، المستوى التعليمي وأشارت النتائج إلى ما يلي:

التحويلات لها تأثير إيجابي وثاني معنوي على النمو الاقتصادي .

–التأثير التحويلات ضعيف نسبيًا لأن معظم التحويلات المالية موجهة نحو الاستهلاك.

–تشير النتائج إلى أن جميع البلدان لا تستخدم التحويلات نفسها.

–يكمن تأثير التحويلات المالية على النمو إلى قناة الاستثمار.

6. Tansel.A , Pınar. Y. (2010). Macroeconomic impact of remittances on output growth: evidence from Turkey. *ERC Working Papers in Economics 10/02.*

هدفت هذه دراسة إلى معرفة أثر التحويلات المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تركيا خلال الفترة الممتدة بين1964– 2003 واستخدم نموذج المعادلات الدينامكية الهيكلية خاص بالطلب الكلي مكون من الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي، الواردات والدخل القومي، وأشارت نتائجهما إلى ما يلي:

التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على الاستهلاك الكلي، الواردات والدخل القومي

– ينخفض تأثير التحويلات المالية تدريجيا في المدى الطويل.
–زيادة كبيرة في الدخل نتيجة زيادة في التحويلات المالية.

7. Rezwanul .H.R & Tasneem.F. (2016). Does Remittance Inflow Promote Financial Development In South Asia? .Asian Journal of Social Sciences & Humanities Vol. 5(2), 86-100.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تدفق تحويلات المالية ومؤشرات المحددة لتنمية المالية خلال الفترة الممتدة بين 1994–2014 لعينة من الدول تضم دول جنوب آسيا تشمل(الهند، باكستان، بنغلاديش، النيبال، سيريلانكا)وتم استخدام عدة أساليب قياسة تمثلت في اختبار جذر وحدة نموذج ، واختبار التكامل المشترك للنموذج القائمة على ECM وطريقة OLS الديناميكية لتقدير علاقة المدى الطويل.
وكشفت نتائج الدراسة على ما يلي :
–تدفق التحويلات يؤثر بشكل إيجابي على عوامل التنمية المالية.
–التحويلات تساهم بشكل مباشر في زيادة التطور المالي في دول المنطقة من خلال زيادة حجم الودائع - والائتمان الخاص وأموال في دول جنوب آسيا.

8. Olayungbo .D.O & Quadri.A. (2019). Remittances, financial development and economic growth in sub-Saharan African countries: evidence from a PMG-ARDL approach. Financial Innovation, 2-25

حاولت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين، التطور المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (2000–2015) لعينة من الدول تضم 22دولة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من خلال استخدام أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الخاص ببيانات البانل PMG–ARDLوبينت نتائج هذه الدراسة ما يلي:
–وجود تأثير ايجابي لكل من التحويلات والتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل،
– كشفت نتائج اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التحويلات المالية ومن التطور المالي إلى النمو الاقتصادي،
لا توجد أي علاقة سببية بين التحويلات المالية والتطور المالي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

9. Shafqat.M.M , Ahmad.A, Bano.S. (2014). Impact of Worker Remittances on Economic Growth of Pakistan: Analysis of Pakistan’s Economy. *Journal of Business Research - Turk*, 6-14.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة كيف تساهم التحويلات المالية في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة الممتدة بين(1991-2010) وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد للمربعات الصغرى وكانت نتيجتها كتالي وجود تأثير إيجابي للتحويلات على النمو الاقتصادي.

10. Adela shera the impact of migrant remittances on economic growth an econometric model. Departement of Economics . University of Technology.

تهدف هذه الدراسة إلى ملاحظة آثار التحويلات على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام مجموعة بيانات من 6تحويلات مالية للبلدان العالمية (ألبانيا، بلغاريا، مقدونيا ، رومانيا، البوسنة).خلال فترة الممتدة بين1999-2003 حيث تشير النتائج الدراسة إلى أن تحويلات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للربع الثالث، وأن هذا التأثير يزداد عند مستويات أعلى من التحويلات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

11. Luqman .M , Haq.M. (2015). Contribution of workers' remittances to economic growth in Pakistan: exploring the role of financial sector development. Migration and Development, Vol. 5, N°. 1, 37–54

فهدفت هذه إلى تقييم مدى مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تنمية القطاع المالي خلال الفترة الممتدة بين(1970-2011) لدولة باكستان وتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و أ شارت نتائج إلى ما يلي :

تطور القطاع المالي في باكستان يعزز من مساهمة التحويلات المالية في تحفيز النمو .

12. moukpè.g & essossinam.a. (2021). migrant remittances and economic growth in ecowas countries: does digitalization matter?. the european journal of development research

حاولت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمغتربين والنمو الاقتصادي وارتباطها بالتكنولوجيات الرقمية في عينة من دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وكشفت نتائجها على أن التكنولوجيات الرقميةECOWS خلال الفترة الممتدة بين(1980-2017) وذلك باستخدام المعادلات المتزامنة وطريقة الانحدار وكشفت النتائج إلى ما يلي:

-التكنولوجيات الرقمية ليس لها أي دور في انتقال تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول المنطقة، لكن يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي في مجموعة معينة من البلدان المنطقة خاصة بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا WAEMU

-التحويلات المالية للمغتربين تساهم في زيادة تراكم رأس المال البشري والاستثمار الخاص وتعمل على رفع معدلات الاستهلاك الخاص في دول المنطقة.

ثانيا:الدول العربية:

1 Makhlouf. F & Naamane ,A. (2013). The Impact Of Remittances On Economic Growth: The Evidence From Morocco. *Working Papers Series N°03, Centre D'analyse Théorique Et Detraitement Des Données*

حاولت هذه الدراسة لمعرفة أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في المغرب بالاعتماد على نموذج يظم بعض محددات النمو الاقتصادي كمؤشر التطور المالي والتكوين الخام لرأس المال الثابت،إضافة الى التحويلات المالية للمهاجرين ومعد ل المشاركة في قوة العمل، إضافة الى معدل الانفتاح التجاري بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي VAR وتحليل دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن لتحويلات اثر ايجابي على نمو الاقتصادي.

2 Marzovilla.O, Mele .M. (2015). Remittances, Economic Growth, Exchange Rate Regime: The Case of Morocco. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 107-123

هدفت هذه تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين، النمو الاقتصادي ونظام سعر الصرف في المغرب خلال الفترة الممتدة بين (1980–2013) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR)وكشفت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

– التحويلات المالية للمهاجرين تعد محرك أساسي للنمو الاقتصادي في المغرب .

–وضع سياسات فعالة لسعر الصرف لزيادة تأثيرها الإيجابي.

3.حسن طيار,اثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد المغرب العربي ,مقال,جامعة 20 اوت – 1955 سكيكدة.

تهدف هده الدراسة إلى تفحص اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول من اتحاد المغرب العربي خلال الفترة الممتدة بين(1976–2011)وذلك باستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وكانت نتائج دراسة كالتالي :

وجود اثر موجب لكن غير معنوي للتحويلات على النمو الاقتصادي في هذا الدول.

4 بوطالبي هشام ,بن سعيد محمد ,التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية دراسة تحليلية من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات ,مجلة العلوم الاقتصادية, العدد , 14 جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس– الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى أبراز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كواحد من أهم مصادر التمويل التنمية في العالم وذلك باعتماد على طريقة تحليلية وبيانات البنك الدولي خلال الفترة 1990-2019,وكانت النتائج كالاتي:

أن الاهتمام الدولي بظاهرة الهجرة الدولية وبدورها الفعال في تنمية المجتمعات أصبحت البلدان النامية خصوصا العربية تطالب حتمية وضع سياسات والاستراتيجيات وتوفير الإمكانيات اللازمة للاستفادة من طاقات جاليتها وزيادة.

5 دراسة لنادية سوداني تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011-2012.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تحويلات المهاجرين و العرب وما هي أهم المجالات التنموية التي تخصص لها خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج نذكر منها:

-تحويلات المهاجرين تتم من الدول الغنية إلى لدول الفقيرة وتتم حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمهاجر .

- إن تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم تعد مكسبا ومصدر تمويل جيد للأسرة و المشاريع الاقتصادية للدول المستقبلة لها وهي في ذات الوقت تعتبر استنزافا للنقد الأجنبي وفرص ضائعة بالنسبة للدول المرسلة لها .

-تحويلات المهاجرين في الدول العربية متشابهة من حيث استخدامها فحصة الأسد منها توجه للاستهلاك الأسري ثم يليها اقتناء المساكن و العقارات واعدها مصاريف التعلم و في الأخير النسبة المتبقية توجه للاستثمارات المنتجة وهذا يؤثر على التنمية الاقتصادية لهذه الدول إذا يمكننا القول أنها لا تعتبر كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية بهذه الدول لأن نسبة مساهمتها في الاستثمار المنتجة لا تتعدى 10%المائة في معظم الدول العربية المستقبلة لها بنما ما يوجه للاستهلاك يقدر ب50-70.%

6.Assaf .A. (2015). Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence From Jordan. *European Scientific Journal September Vol.11, N°.25*, 40-54.

تهدف هذه الدراسة اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين1970- 2013باستخدام أسلوب الانحدار الاقتصادي كالناتج الإجمالي، التحويلات المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حجم العمالة وأشارت نتائجه الى

-التحويلات المالية تأثر بشكل ايجابي على الناتج الإجمالي في الأردن

-تستخدم التحويلات المالية في أردن للاستهلاك لزيادة مستوى معيشة الأسرة في الوطن الأم والاستثمارات التي يحركها الربح .

7.الرحيمي حمدان صالح(2015) أطروحة دكتوراه جامعة عمان العربية .

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على التطور المالي في المصارف التجارية خلال الفترة الزمنية 1980–2011.ولتحقيق غرض الدراسة ، قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة والتي تم جمعها من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ، وتم استخراج البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة ، ومن خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل السلاسل الزمنية ، تم تحليل أثر تحويلات العاملين في الخارج على التطور المالي في المصارف التجارية الأردنية وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج هي.

1– نسبة إلى العديد من دول العالم ،تشير الأرقام الأردنية الرسمية إلى ارتفاع قيمة التحويلات المالية الخارجية للعاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحويلات المالية الخارجية للعاملين على التطور المالي في المصارف التجارية عبر مؤشر حجم التسهيلات المصرفية المقدمة من المصارف التجارية للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر مجموع أصول المصارف التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر مجموع الأُصول الأجنبية للمصارف التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

8.تحت اشراف وحدة البحوث و دراسات الهجرة (mru) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – مصر أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر" 2001 –2020

حاولت تلك الدراسة معرفة التأثير الاقتصادي للهجرة الدولية على النمو الاقتصادي المصري وذلك في مصر خلال الفترة مابين عامي 2001 و 2020 موتم الاعتمادعلى حجم تدفقات التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتي استقبلتها مصر خلال تلك الفترة مقومة بالمليون دولار كمؤشر اقتصادي لظاهرة الهجرة الدولية وعلى الناتج المحلي الإجمالي وتطوره في أخر عقدين مقوم بالمليون دولار كمؤشر على النمو الاقتصادي ، واتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة شكلا لعلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة العاملين وكانت النتائج كالتالي .

–التحويلات المالية للعاملين بالخارج تمثل أهم مصادر النقد الأجنبي بالنسبة لمصر.

–استقرار وثبات تدفقات التحويلات المالية للعاملين بالخارج وتجاوزت كل مصادر النقد الأجنبي الأخرى كالإيرادات السياحية ورسوم قناة السويس والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

–مرونة التحويلات في فترة الأزمات في مصر

وجود علاقة طردية موجبة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي المصري والتحويلات المالية للعاملين بالخارج خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2020.

9. ترقومحمد, بن مريم محمد, محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL فترة (1994-2014), مجلة الإدارة وأهمية البحوث والدراسات , عدد 13 , جامعة الشلف.

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار المحددات الأساسية لتدفقات تحويلات المهاجرين إلى الجزائر حيث استخدمت نماذج الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزعةARDLمن خلال تقديم مفاهيم أساسية من خلال تقديم المفاهيم الأساسية للهجرة وتحويلات المهاجرين وتحليل تطورها في الجزائر واختبار طبيعة محددات تحويلات المهاجرين في الأجلين القصير والطويل, وكانت النتائج ضعف مساهمة تحويلات في الناتج المحلي الإجمالي.

10. جغلاف على, لهيب احمد, اثر التحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر خلال فترة (1996-2016),مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, عدد21, المجلد 15,سنة 2019.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأثر الحقيقي للتحويلات المالية للمهاجرين لجزائريين خلال فترة (1996-2016)وإبراز دورها الذي أصبح ذو أهمية بالغة خاصة في خصم تزايد عدد المهاجرين الجزائريين وارتباطهم الوثيق بعائلاتهم المقيمة بالجزائر وتم إتباع طريقة المربعات الصغرىOLS وذلك تحليل الأثر الذي يرتبط بين كل من الاستهلاك العائلات في الجزائر ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الممثل للدخل المتاح والتحويلات المالية للمهاجرين وإظهار درجة تأثر التحويلات المالية على

الاستهلاك العائلي , وهذا عن طريق تقدير دالة الاستهلاك بطريقة المربعات الصغرى ودراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج (اختبار دربن ولتسون والارتباط الذاتي بين الأخطاء, واختبار اختلاف التباين, واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج) وكانت النتائج كالتالي .

-إن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والتحويلات المالية للمهاجرين تفسر ب98 من التغير الحاصل في سلوك المستهلك.

-التحويلات المالية لها اثر كبير على تغير نمط المستهلك الجزائر بحيث انه كلما تغير هذا الأخير ب1 % أدى إل تغير الإنفاق العائلي 0.14%.

11. بمعتلي محمد, ا.دعواني ناصر, المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا ,مقال ,جامعة القطب الجامعي, القلعة, 2018.

يهدف هذا المقال إلى توفير فهم أفضل لسلوك المهاجرين المقيمين بفرنسا فيما يخص احتمال تحويل وهذا من خلال تحليل المحددات الفردية لهذه التحويلات وللإجابة على إشكالية هذا المقال تم الاعتماد على البيانات الأولية التي جمعت من خلال الاستبيان الذي مس المهاجرين الجزائريين بفرنسا, الذي يقومون بتحويل أموالهم والذين لا يقومون بالتحويل وتوصلوا إلى ما يلي:

-وجود نوعان من التأثير تأثير إيجابي وأخر سلبي تحدثه المحددات الفردية للتحويلات المالية على سلوك المهاجرين فيما يخص احتمال تحويلهم للأموال.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل قمنا بتقديم أهم الدراسات السابقة التي كانت موافق لنظرية الاقتصادية ومنها لا و ذلك نظرا لطبيعة اقتصاد البلد أو غيرها من الأمور الأخرى .

واستنتجنا من خلال هذا الفصل إن اثر التحويلات على النمو الاقتصادي يتأرجح بين اثر موجب وأخر سالب حسب طبيعة الدراسة وبلد محل الدراسة وكذلك متغيرات الدراسة .

الفصل الرابع
دراسة قياسية

تمهيد:

تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي, نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها ، حيث أصبحت تمثل أهم المصادر الخارجية للتمويل في عديد من هذه الدول التي تزداد بها الهجرة الخارجية للعمالة . ولهذه الأسباب ظهر اهتمام من قبل الاقتصاديين في التحقق من الجوانب المختلفة لهذه التحويلات سواء من حيث المنافع أو التكاليف ، وذلك من خلال تحليل آثارها علي النمو الاقتصادي وعديد من المتغيرات الاقتصادية(نجا،, 2015 ص7).

المبحث الاول :منهجية وبيانات الدراسة

المطلب الأول : بيانات الدراسة

للإحاطة بكل جوانب الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس اثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول العربية خلال الفترة (1990-2020)، تم الاعتماد على نماذج بانل الساكنة في عملية التقدير والتي تتناسب والبيانات المعتمدة في الدراسة والتي تمثل مزيجا من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية هذا من جهة،ومن جهة ثانية فإن عدد الدول أو المقاطع في هذه الدراسة هي (5 دول:مصر الجزائر الأردن المغرب تونس) أي أن عدد المقاطع في أقل من 25 k وبالتالي فنحن في صدد تقدير بانل قصير، الأمر الذي دفعنا إلى التركيز على النماذج الساكنة دون الديناميكية لبيانات بانل والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات:

الجدول رقم (1):متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

المتغيرات	التعريف والقياس	المصادر
المتغير التابع		
GDPG	متوسط الدخل الفردي	البنك الدولي
المتغيرات المفسرة		
RM	التحويلات المالية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
ODA	المساعدات الدولية نسبة من الناتج المحلي لإجمالي	البنك الدولي
FDI	الاستثمار الأجنبي نسبة من الناتج المحلي لإجمالي	البنك الدولي
EXP	الصادرات نسبة من الناتج المحلي لإجمالي	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

المطلب الثاني: توصيف نموذج الدراسة

تم الاعتماد في عملية التوصيف الرياضي لنموذج الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل كلي أو جزئي، دراسة(اثر تحويلات مالية للمهاجرين على التنمية في البلدان العربية) ودراسة (دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر)

بالإضافة إلى خصوصيات دول العينة محل الدراسة ويمكن كتابة الصياغة العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDPG_{i1} = c + \beta_j \, RM_{j(it)} + \gamma_j \, ODA_{j(it)} + \delta_j \, FDI_{j(it)} + \propto_j \, EXP_{j(it)}$$

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي حول سلوك المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة سيتم عرض بعض خصائص النزعة المركزية لهذه المتغيرات وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDP	FDI	EXP	ODA	RM
متوسط الحسابي	2573.009	2.660081	34.065	2.63169	6.958196
المنوال	2292.537	1.707814	34.09306	1.332021	5.132537
أعلى قيمة	5610.731	23.53729	59.83485	24.12236	22.84274
أدنى قيمة	637.8976	-0.598439	10.34546	0.014323	0.060603
انحراف معياري	1202.056	3.169742	11.36318	3.592148	5.651735
الالتواء	0.460029	3.288026	0.057094	3.434416	1.295647
التفلطح	2.206191	17.51799	2.069595	18.2479	3.902493
المجموع	398816.4	412.3125	5280.076	407.912	1078.52
مجموع الانحرافات المعيارية	2.23E+08	1547.278	19884.75	1987.143	4919.085
عدد مشاهدات	155	155	155	155	155

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12.

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية وباستقراء أرقام الجدول أعلاه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط الدخل الفردي (2573.009) خلال فترة الدراسة، أما الأوساط الحسابية لـ: (الاستثمار الأجنبي المباشر،الصادرات، المساعدات الدولية) فقد بلغت على التوالي (2.660081)، (34.065)و (2.63169)، في حين تم تسجيل (6.958196) بالنسبة للتحويلات المالية.

تم تسجيل أعلى قيمة لمؤشر متوسط الدخل الفردي (5610.731) سنة 2012بالدولة 2 والتي هي الجزائر أما أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (637.8976) سنة 1991بالدولة 1والتي هي مصر

ومن جهة أخرى ارتفاع فإن قيم الانحراف المعياري المرتفعة تعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف الوحدات المعتمدة في متغيرات الدراسة خاصة بالنسبة لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات وهذا التباين في الانحرافات المعيارية يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على نتائج التقدير من خلال التأثير على تباينات المعلمات المقدرة،

ولتجاوز هذه المشكلة سيتم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة، كما أن اللوغاريتم الطبيعي يسهل عملية القياس وتفسير النتائج من خلال تحديد المرونات بصورة أكثر دقة ويصبح النموذج على الشكل التالي :

$$\ln GDPG_{i1} = c + \beta_j \ln RM_{j(it)} + \gamma_j \ln ODA_{j(it)} + \delta_j \ln FDI_{j(it)} + \propto_j \ln EXP_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

المطلب الثالث : منهجية بانل

أ-مفهوم بيانات بانل:

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية. فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة. بينما بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة .تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم يطلق عليها 1 واحدة خلال فترة زمنية معينة "2البيانات المدمجة"، ومنهم من يطلق عليها " البيانات الطولية "(Data Longitudinal)

ب-أنواع بيانات بانل:

عندما تكون الفترة الزمنية نفسها لكل المشاهدات المقطعية يطلق على بيانات بانل بأنها بيانات بانل متزنة (Data Panel Balanced) أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية .في حين عندما 3 إلى أخرى يطلق عليها بأنها بيانات بانل غير متزنة (Data Panel Unbalanced) يكون عدد المقاطع(N) أقل من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها البيانات المقطعية الطويلة (long Panel Data)أما إذا كان عدد المقاطع (N)أكبر من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها (Short Panl Data) .

ج- أنواع نماذج بيانات بانل

تأخذ نماذج بيانات بانل ثلاث أشكال رئيسية :

-نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) (PRM)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية يهمل أي تأثير للزمن. نتحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

-نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) Fixed Effects Model :

هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة. بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لنموذج بيانات بانل لذلك يمكن تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن. يكون هذا النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots$$

-نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects Model

تمثل النموذج ذو الأثر إذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، والفردي والزمني. تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS) أو عن طريقة تربط بين التقدير ما بين الأفراد (Between) والتقدير داخل الأفراد (Within)ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

مفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات بانل:

وذلك باستخدام الاختبارات التالية:

-**اختبار :F- Fisher**يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية المجدولة فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب. والعكس صحيح

-**اختبارHausman** : يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية. (REM) فإذا كانت قيمة Value-P المقابلة لقيمة الإحصائية square-Chi أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب. والعكس صحيح.

فإذا أشارت نتائج اختبار Fisher-F لملائمة نموذج الانحدار التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة. بينما إذا أشارت نتائجه لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة للبيانات يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار Hausman .

خطوات تقدير نماذج بيانات بانل على برنامج STATA17 :

حسب إطلاعنا على عدة دراسات سابقة في هذا الموضوع، يمكن استخلاص خطوات تقدير نماذج بيانات بانل من أجل إعداد مختلف البحوث الأكاديمية والمتمثلة فيما يلي :

1-معالجة بيانات بانل :

الإحصاء الوصفي.

- الارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

- اختبارات التجانس..

-اختبار لاغرونج

2 -تقدير النماذج الثلاث لبانل.

3 -المفاضلة بين النماذج الثلاث لبانل.

4 -التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج التقدير الخاصة بالنموذج المناسب للبيانات.

المبحث الثاني :نتائج تقدير نماذج بيانات البانل:

المطلب الأول :الارتباط بين المتغيرات:

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى وضع تصور مبدئي حول العلاقة بين مختلف المتغيرات المدرجة في هذه الدراسة وكذا قوة هذه العلاقة.

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	GDPpc	FDI	EXP	ODA	RM
GDPpc	1	0.07711038	0.21943597	-0.2713113	-0.1923348
FDI	0.07711038	1	0.3732075	0.0618036	0.46124275
EXP	0.21943597	0.3732075	1	0.33280304	0.38949799
ODA	-0.2713113	0.0618036	0.33280304	1	0.58998529
RM	-0.1923348	0.46124275	0.38949799	0.58998529	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية سلبية بين متغيرين هما النمو الاقتصادي والتحويلات المالية والمساعدات الدولية ب 0.19و0.27على التوالي .

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة بين متغيرين هما النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات .

نلاحظ أن التحويلات مرتبطا إيجابا مع المتغيرات المستقلة.

اغلب المتغيرات مرتبطة ارتباطا ضعيفا وبدرجات متفاوتة وهذا حتى نتأكد من خلو المتغيرات من أي ارتباط متعدد وبالتالي كل معاملات الارتباط تدخل ضمن المدى الجيد و المقبول إذن المتغيرات المفسرة مستقلة عن بعضها مما يدل على سلامة توصيف متغيرات النموذج.

المطلب الثاني :اختبار التجانس والتحقق من وجود اثأر فردية في البيانات

تعتبر هذه المرحلة رئيسية في النمذجة القياسية لبيانات بانل حيث يتم من خلاله التأكد من وجود فروقات فردية (عشوائية أو ثابتة)أو عدم وجود فروقات جوهرية بين المقاطع الدول وذلك بالاعتماد على منهجية Hasio واختبارات المفاضلة الخاصة ببيانات بانل

2-1 اختبار التجانس وفق منهجية Hasio

الجدول رقم (3) ملخص نتائج اختبار Hasio

Hypothese	**F-Stat**	**P-Value**
H1	12.09534	4.25E-19
H2	1.470398	0.341858
H3	11.80645	2.42E-08

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فقد تم رفض فرضية العدم في الخطوتين الأولى والثالثة للمنهجية على اعتبار إن القيم الاحتمالية (0.00) اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، بعبارة أخرى نرفض فرضيتي التجانس الكلي وتجانس الميول لبنية بانل، في المقابل تم قبول فرضية تجانس الثوابت إي إن النموذج محل الدراسة يحتوي على أثار فردية ثابتة، وللتحقق من هذه النتيجة سيتم إجراء مجموعة من اختبارات المفاضلة الخاصة ببيانات بانل.

2-2 اختبار(Lagrange Multiplier) :

يرتكز على إحصائية مضاعف لاغرنج (LM) للتأكد من وجود فردية مميزة لكل مقطع، ويرتكز على الفرضيات التالية:

H_0.....نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم

الجدول رقم(4): اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects			
	Cross-section	الزمن	Both
Breusch-Pagan	5.457280	107.5434	113.0007
	(0.0195)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

بالرجوع إلى الجدول السابق يظهر إن القيمة الإحصائية للاختبار بلغت (113.0007) وهي دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار إن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.00) اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على وجود أثار فردية ثابتة أو عشوائية بين مقاطع الدراسة، وسيتم الحكم على نوع هذه الآثار بالاعتماد على اختبار هوسمان.

المطلب الثالث: اختيار النموذج المناسب:

-اختبار Hausman:

- **فرضيات اختبار Hausman:**

H_0.....نموذج الآثار العشوائية هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

-نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects: يفترض أن كل دولة تختلف في حدها الثابت

-نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects: يفترض أن كل دولة تختلف في حد الخطأ

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): اختبار Hausman

Correlated Random Effects – Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	71.33	4	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

القيمة الإحصائية χ^2=71.33 و القيمة المجدولة لهذا الاختبار بلغت عند درجة حرية 5 و مستوى معنوية 5% قيمة(53.58)، كما ان القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي (0.00 < 0.05) Prop وبالتالي نقبل الفرض البديل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم وعليه يصبح النموذج كالتالي:

LNGDP = 9.062 - 0.160***RM** - 0.265***ODA** + 0.0310***FDI** - 0.294***EXP**+μ

2-4 نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (دولة).

الجدول رقم(6): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Number of obs = **155**				
Wald chi2(4)	72.47	Fixed Effect Model		
Prob> chi2	0	R-squared	0.3258	
Dependent Variable LNGDP				
var-list	Coefficient	Std. err.	z	P>z
RM	-0.0012002	0.0430677	-0.03	0.978
ODA	-0.2038473	0.0407593	-5	0
EXP	0.4713704	0.1004262	4.69	0
FDI	0.0410625	0.0160046	2.57	0.01

_cons	6.149016	0.3648131	16.86	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- **معنوية المعلمات:** بناء على نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه يظهر أن المعلمات المرتبطة بمتغيرات كل من (المساعدات الدولية)، (الصادرات)، (استثمار الأجنبي المباشر) دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بالمعلمات المقدرة والتي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، باستثناء أن المعلمة المرتبطة بـ: (التحويلات المالية) ظهرت غير دالة من الناحية الإحصائية، حيث بلغت قيمة إحصائية ستودنت للمعلمة سالفت الذكر ($T_{stat} = -0.03$) بقيمة احتمالية بلغت (Prop–$T_{stat} = 0.978$) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05).
- **المعنوية الكلية:**من خلال النموذج الموضح في الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار Wald chi2 المحسوبة بلغت (72.47)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (4) لأن القيمة المحسوبة chi2أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فالنموذج كليا معنوي.
- **القدرة التفسيرية:**يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.3258)و هي قيمة ضعيفة ، تدل على أن التغير الحاصل في مؤشر التطور المالي يعود بنسبة (32.58%) إلى المتغيرات المدرجة أما النسبة الباقية من التفسير (67%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ، يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة من الناحية الإحصائية، على اعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي تتحدد بناء على مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبشكل عام يمكن قبول نموذج الآثار الثابتة من الناحية الإحصائية نظرا لتوفر خاصية المعنوية الكلية للنموذج، وقبل اعتماد هذا النموذج في عملية تفسير الاقتصادي وجب أولا تحقق من خلو بواقي تقديره من مختلف مشاكل القياس (عدم ثبات التباين، الارتباط الذاتي بين الأخطاء، استقلالية المقاطع) وهو ما سوف نقوم بيه في الاختبارات الموالية .

المبحث الثالث: تشخيص النموذج المقدر:

من أجل قبول النتائج المتوصل إليها، من الضروري تشخيص النموذج حتى يتم التأكد من أنّ النموذج المقدّر لا يعاني من مشكلات قياسية، وذلك بإجراء بعض الاختبارات المعروفة والتي هي عدم ثبات النموذج والارتباط الذاتي بين الأخطاء واستقلالية المقاطع.

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبارين بالإضافة إلى استقلالية المقاطع الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة الذي تم اختياره بناء على اختبارات المفاضلة.

الجدول رقم (7): اختبارات مشاكل القياس

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first-order autocorrelation	
F(1,4)	25.056
Prob	0.0075
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticityin fixed effect regression model	
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i	
chi2 (5)	114.25
Prob	0
Residual Cross-Section Dependence Test	
Pesaran CD	10.23
Prob	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

اعتمادا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فقد بلغت القيم الإحصائية للاختبارات الثلاث (Wooldridge، Modified Wald test، Pesaran CD) على الترتيب (25.056؛ 114.25؛ 10.23) وهي أكبر تماما من القيم الجدولية المقابلة لها عنده مستوى معنوية أقل أو يساوي 5% وعند درجات الحرية الموضحة في الجدول السابق، وبالتالي يمكن قبول الفرضيات البديلة للاختبارات الثلاث والتي تنص على أن البواقي تعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين بالإضافة إلى أن المقاطع مستقلة، وعليه فإن النتائج المتوصل إليها باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة غير حقيقية والانحدار زائف ووجب تصحيح هذه المشاكل من خلال التقدير بالاعتماد على طريقة مربعات الصغرى الممكنة (the Feasible Generalized Least Squares (FGLS) والتي تمكننا من تصحيح المشاكل سالفة الذكر والنتائج التقدير الموضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): نتائج التقدير بطريقة(FGLS)

Cross-sectional time-series FGLS regression				
Coefficients: generalized least squares				
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation				
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.9019)				
Wald chi2(4)		28.97		
Prob> chi2		0		
LNGDP	Coefficient	Std. err.	z	P>z

RM	−0.0911585	0.0192036	−4.75	0
ODA	−0.0048044	0.0112486	−0.43	0.669
EXP	−0.0602688	0.0601081	−1	0.316
FDI	−0.0053293	0.0043706	−1.22	0.223
_cons	8.093683	0.2401635	33.7	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

1.3التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر وفق طريقة (FGLS)

من خلال النموذج المقدر والموضح في الجدول السابق رقم (8) يمكن تسجيل النتائج التالية:

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بالتحويلات المالية إلى الأثر السلبي لهذه الأخيرة على لإجمالي الناتج المحلي فكلما زادت التحويلات المالية بنسبة 1%تراجع إجمالي الناتج المحلي بـ: 0.09% وهي مرونة منخفضة نسبيا تعكس الأثر الضئيل على معدلات النمو الاقتصادي بدول العينة وذلك راجع لكون اغلب التحويلات توجه للاستهلاك الأسري وهذا ما يزيد من الطلب الكلي وكون اغلب دول محل الدراسة تعتمد على استيراد السلع وهذا يزيد من وتيرة الاستيراد لدى الدول وهذا يؤثر بالعكس على الاقتصاد وكذلك التحويلات تتسبب في عزوف الأسر المتلقية لها عن العمل مما يضعف وتيرة الإنتاج في هذه الدول . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (عزواني ناصر، 2018),(ترقو محمد,2015).

وتختلف مع دراسة كل من (Assaf .A. (2015) (سوداني نادية، 2011-2012)

بالنسبة لباقي المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج فلم يكن لها أي اثر دال من الناحية الإحصائية على إجمالي الناتج المحلي بدول العينة، والمعلومات المرتبطة بها غير دالة من الناحية الإحصائية.

وبعد معالجة النموذج من مشاكله أصبح على النحو التالي:

$$LNGDP= 8.093- 0.091*RM - 0.004*ODA - 0.005*FDI - 0.060*EXP+ \mu$$

مطلب الثالث :نتائج الدراسة

- نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة حسب اختبار هوسمان
- عند تشخيص النموذج أشارت الاختبارات إن النموذج يعاني من مشاكل قياسية ولحل هذه المشاكل قمنا بطريقة (FGLS).

- توجد علاقة عكسية معنوية في الأجل القصير بين التحويلات ومعدل النمو الاقتصادي والتي تعني أن كل تغير في التحويلات بنسبة (1%) يترتب عليه تغير في معدل النمو الاقتصادي بنسبة(0.09%) في الاتجاه المعاكس ,وهو ما يؤكد علي التأثير السلبي للتحويلات علي معدل النمو الاقتصادي.
- جاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي إحصائياً وبإشارة موجبة وبمعامل قيمته (0.005) أي لا يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وقد يرجع ذلك إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر متغير طويل الأجل .
- جاء تأثير متغير المساعدات الدولية غير معنوي إحصائياً وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته0.265 وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين المساعدات الدولية والنمو الاقتصادي , وقد يرجع ذلك إلي أن تلك المساعدات لم تصل إلي القطاعات الإنتاجية , حيث تستحوذ كل من المساعدات الفنية والدورات التدريبية علي الجانب الأكبر من هذه المساعدات.
- جاء تأثير الصادرات سلبي وغير دال إحصائيا وهو ما يعني أن الدول محل الدراسة اغلبها لا تعتمد على الصادرات في النمو الاقتصادي .

تلقى التحويلات المالية اهتماماً خاصا من عدة جهات دولية لارتباطها بمفاهيم الشمول المالي والتخفيف من حدة الفقر وموضوعات أخرى لها علاقة بالهجرة. والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت يوم 16 يونيو من كل عام يوماً عالمياً للتحويلات المالية، لإذكاء الوعي بالعمل الجاد والتضحية من جانب الملايين من المهاجرين الذين يدعمون أفراد أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية من خلال الأموال التي يرسلونها إلى أوطانهم.كذلك عزز الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018م على أهمية التحويلات المالية للمهاجرين .

وأدرك المجتمع الدولي أهمية زيادة حجم التحويلات المالية على الاقتصاد، وأهمية خفض تكلفة التحويلات إلى 3% بحلول عام2030م، توافقاً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وحالياً يبلغ متوسط تكلفة الأموال في معظم الدول الإفريقية ضعف هذه الكلفة، وعادة لا يمكن التحكم في تكلفة التحويلات المالية إلا عبر زيادة المنافسة في أسواق التحويلات وإتاحة عدد من شركات التحويلات ومكاتب البريد، وإمكانية دمج شرائح واسعة من السكان في الشمول المالي وفتح الحسابات المصرفية. كما يمكن تشجيع التحويلات المالية من خلال القنوات الرسمية باللجوء إلى سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة التي تتفادى تطبيق أسعار صرف متعددة في البلدان المتلقية للتحويلات.

من خلال هذه الدراسة حاولنا بحث وتحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في خمسة بلدان عربية هي:مصر،الجزائر الأردن المغرب وتونس وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1990-2020. ولدراسة هذا الموضوع بشكل دقيق كان لابد من التطرق أولا إلى الجانب النظري حيث تم توضيح المفاهيم و الجوانب المتعلقة بكل من التحويلات المالية و المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، اثر التحويلات على الاقتصاد الجزئي الاقتصاد الكلي) كما تم تقديم الدراسات السابقة للدول النامية و الدول العربية .

أما في الجانب التطبيقي قمنا بتحليل وقياس أثر التحويلات على النمو الاقتصادي والمتمثل في الناتج المحلي الخام بإضافة إلى عدة متغيرات مستقلة تمثلت في مصادر العملة الصعبة والتي هي: الصادرات،الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الدولية وكذا التحويلات المالية حيث تم استخدام منهجية بانل لأنه الأنسب للدراسة وكذلك مجموعة من الاختبارات وتم اختيار نموذج الأثر الثابت على انه النموذج الأنسب.

اختبار فرضية الدراسة:

وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة كنا قد اقترحنا فرضية واحدة والتي تمثلت في لتحويلات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية

– من خلال الدراسة القياسية تم رفض هذه الفرضية حيث تبين ان التحويلات المالية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

وكانت نتائجنا مطابقة لعدة دراسات سابقة فيرجع الأثر السلبي لتحويلات المالية على النمو الاقتصادي كون معظم التحويلات توجه للاستهلاك العائلي بدل الاستثمار وبالتالي يزيد الطلب الاستهلاكي للعائلات وبما أن معظم الدول العربية محل الدراسة تعتمد على استيراد فتدفق التحويلات يزيد من معدلات الاستيراد من العالم الخارجي وهذا يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تحفيز الطلب الكلي بمستويات تفوق الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

إن ارتفاع تكلفة تحويل أموال المهاجرين في أغلب الدول محل الدراسة يدفع المهاجرين إلى إرسال أموالهم عبر قنوات الغير الرسمية وهنا يصعب على الدول معرفة حجم الحقيقي لتدفق التحويلات وهذا يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

كما يمكن لتحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلباً على حافز العمل بالنسبة للأسر المستقبلة لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها.

أفاق البحث:

وفي الأخير اكتشفنا أن هذا الموضوع لا يتوقف عند هذا الحد فنحن من خلال هذه الدراسة تطرقنا الوجهة نظر واحدة أو مجال واحد حيث يمكن دراسة هذا الموضوع من عدة مداخل أخرى تكون إشكاليات لمواضيع جديدة منها:

دراسة أثر التحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي لدول MENA

–دراسة اثر التحويلات على الاقتصاد الجزئي لدول العربية

–دراسة مقارنة لأثر التحويلات على النمو الاقتصادي بين الجزائر ودول العربية

قائمة المصادر والمراجع

أولا :مصادر عربية

-الخشاني ,محمد ",2010 **التحويلات المالية للمهاجرية وأثرها علي التنمية في بلدان الشرق العربي الأربع :** سوريا ,لبنان , الأردن, مصر , " الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية آسيا ,الأسكوا,ص23

-الرحيمي حمدان صالح(2015) أطروحة دكتوراه جامعة عمان العربية

-تحت اشراف وحدة البحوث و دراسات الهجرة (mru) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – مصر أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر" 2001 –2020

-جغلاف على, لهيب احمد, اثر التحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر خلال فترة (2016–1996),مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, عدد21, المجلد 15,سنة 2019

-رياض ريمي و لبزة هشام،" **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة1970** " **2018** –2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي20

-سعودي عبد الصمد،" **تقيم برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر" 2016 -** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة المسيلة2015 -2016

-صالحي ,وداد ",2011 **التحويلات المالية للمهاجرين : دراسة مقارنة بين الجزائر,المغرب ,وتونس** " رسالة ماجستير,كلية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة منتوري ,قسنطينة ,ص65

-عزواني ناصر و بوعتلي محمد،" **المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين المقيمين بفرنسا**"،201 مقال ,جامعة القطب الجامعي, القلعة, 2018

-محمد ترقو ,محمد ,بن مريم ",2018 **محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر :باستخدام نماذج ARDL** ", مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات , العدد التالث عشر.

-هشام ,بوطالبي ",2017 **التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية:دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات** , " مجلة العلوم الاقتصادية المجلد , 13 العدد , 14 **ص1**

وليد ناني , الرقابة القانونية على التحويلات المالية نحو الخارج في التشريع الجزائر ,مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية, عدد3,جامعة باتنة

ثانيا: مراجع اجنبية

-Adela shera **:the impact of migrant remittances on economic growth an econometric model. Departement of Economics** . University of Technology.

-Assaf .A. (2015**). Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence From Jordan**. *European Scientific Journal September Vol.11, N°.25*, 40-54.

-Ben mim . S, Ben ali .M.S. (2012**). Through which channels can remittances spur economic growth in MENA countries?** *Economics Discussion Papers, N°8 , economics E- journal*, http://hdl.handle.net/10419/55260

-Chami. R , Fullenkamp. C, and Jahjah, S. . (2003). **Are immigrant remittance flows a source of capital for development** . *IMF Working Papers N° 03/89.*

IMF(2005). **World Economic Outlook** . *International Monetary Fund.; Washington D.C.*

-Luqman .M , Haq.M. (2015). **Contribution of workers' remittances to economic growth in Pakistan: exploring the role of financial sector development**. *Migration and Development, Vol. 5, N°. 1*, 37–54

-Moukpè.G & Essossinam.A. (2021). **Migrant Remittances and Economic Growth in ECOWAS Countries: Does Digitalization Matter?**. *The European Journal of Development Research* .

-Makhlouf. F & Naamane ,A. (2013). **The Impact Of Remittances On Economic Growth: The Evidence From Morocco**. *Working Papers Series N°03, Centre D'analyse Théorique Et Detraitement Des Données Économiques*, 1-14.

-Marzovilla.O, Mele .M. (2015). **Remittances, Economic Growth, Exchange Rate Regime: The Case of Morocco**. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 107-123

-Nsiah, C., & Fayissa, B. (2011). **Remittances and economic growth in Africa, Asia, and Latin American-Caribbean countries: a panel unit root and panel cointegration analysis**. *Journal of Economics and Finance*, 1-18.

-Olayungbo .D.O & Quadri.A. (2019**). Remittances, financial development and economic growth in sub-Saharan African countries: evidence from a PMG-ARDL approach**. *Financial Innovation*, 2-254

-Rezwanul .H.R & Tasneem.F. (2016). **Does Remittance Inflow Promote Financial Development In South Asia? .***Asian Journal of Social Sciences & Humanities Vol. 5(2)*, 86-100

-Shafqat.M.M , Ahmad.A, Bano.S. (2014). **Impact of Worker Remittances on Economic Growth of Pakistan: Analysis of Pakistan's Economy**. *Journal of Business Research – Turk*, 6-14.

-Tansel.A , Pınar. Y. (2010). **Macroeconomic impact of remittances on output growth: evidence from Turkey**. *ERC Working Papers in Economics 10/02*

قائمة الملاحق

الجدول (1): تطور حجم التحويلات المالية في البلدان العربية خلال الفترة 2000-2020 (بمليون دولار)

	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	الجزائر
2000	2852000000	1845133992	158000000	2160962378	795953357	790000000
2001	2911400000	2011334086	230700000	3260920244	927148405	670000000
2002	2893100000	2134979288	2544451535	2877152601	1070313233	1070000000
2003	2960900000	2201128350	4742999661	3613916567	1250253856	1750000000
2004	3340700000	2287447109	5591436083	4220836008	1431351033	2460000000
2005	5017300000	2420874471	4924310615	4589226820	1392672713	1700000000
2006	5329500000	2793935120	5202237750	5451371055	1510039255	1890000000
2007	7655800000	3326376299	5769240000	6730472441	1715757367	99004563,3
2008	8694000000	3510160301	7180590000	6894287729	1976964229	103631887
2009	7149600000	3465211268	7558138454	6269117561	1964488715	150336961
2010	1,2453E+10	3622957746	6914055025	6422541530	2063294677	196589288
2011	1,4324E+10	3683943662	6877547082	7256310892	2004498798	202869816
2012	1,9236E+10	3848309859	6671241575	6507905288	2265714118	214841269
2013	1,7833E+10	5342816901	7566589340	6881699960	2290512364	209601443
2014	1,957E+10	636971831	719079458	778869501	234662111	245244261

		0	5	8	4	7
2015	1,8325E+10	5348309859	7480817047	6903543638	1971375773	1997393458
2016	1,859E+10	4374647887	7605729645	6383473884	1821247343	1989023597
2017	2,4737E+10	4431971831	7061853364	6823002118	1890325181	1791887073
2018	2,5516E+10	4471971831	6977962174	6919419948	1902286981	1984998399
2019	2,6781E+10	4652535211	7370928673	6962578453	2049663194	1785838683
2020	2,9603E+10	4881126761	6593406648	7414138466	2367372579	1699608935
2021	3,1487E+10	5162253521	6353522181	1,0705E+10	3083880049	1791143423

النماذج الساكنة :

```
. xtreg LNGDP RM1 ODA1 EXP1 FDI1, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       155
Group variable: country                         Number of groups   =         5

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4088                                         min =        31
     Between = 0.0112                                         avg =      31.0
     Overall = 0.1244                                         max =        31

                                                F(4,146)           =     25.24
corr(u_i, Xb) = -0.7384                         Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
       LNGDP | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         RM1 |  -.1605619   .0481206    -3.34   0.001    -.2556649    -.065459
        ODA1 |  -.2659796   .0399825    -6.65   0.000    -.3449989   -.1869604
        EXP1 |  -.2941596   .1433536    -2.05   0.042     -.577476   -.0108433
        FDI1 |   .0310337   .0165148     1.88   0.062    -.0016054    .0636727
       _cons |   9.062279   .5129891    17.67   0.000     8.048435    10.07612
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .5225881
     sigma_e |  .35298474
         rho |  .68670025   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(4, 146) = 15.40                     Prob > F = 0.0000
```

```
. reg LNGDP RM1 ODA1 EXP1 FDI1
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	155
				F(4, 150)	=	18.12
Model	12.497874	4	3.12446849	Prob > F	=	0.0000
Residual	25.8682684	150	.172455123	R-squared	=	0.3258
				Adj R-squared	=	0.3078
Total	38.3661424	154	.249130795	Root MSE	=	.41528

LNGDP	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
RM1	-.0012002	.0430677	-0.03	0.978	-.0862978	.0838975
ODA1	-.2038473	.0407593	-5.00	0.000	-.2843839	-.1233107
EXP1	.4713704	.1004262	4.69	0.000	.2729378	.669803
FDI1	.0410625	.0160046	2.57	0.011	.009439	.072686
_cons	6.149016	.3648131	16.86	0.000	5.428179	6.869852

```
.
```

```
. xtreg LNGDP RM1 ODA1 EXP1 FDI1, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       155
Group variable: country                         Number of groups  =         5

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2272                                         min =        31
     Between = 0.7404                                         avg =      31.0
     Overall = 0.3258                                         max =        31

                                                Wald chi2(4)      =     72.47
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000
```

LNGDP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
RM1	-.0012002	.0430677	-0.03	0.978	-.0856112	.0832109
ODA1	-.2038473	.0407593	-5.00	0.000	-.2837342	-.1239605
EXP1	.4713704	.1004262	4.69	0.000	.2745387	.6682021
FDI1	.0410625	.0160046	2.57	0.010	.0096941	.0724308
_cons	6.149016	.3648131	16.86	0.000	5.433995	6.864036
sigma_u	0					
sigma_e	.35298474					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

اختبارات المفاضلة

```
. hausman fe re

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re         Difference          Std. err.
-------------+------------------------------------------------------------
         RM1 |   -.1605619    -.0012002       -.1593618        .0214655
        ODA1 |   -.2659796    -.2038473       -.0621323              .
        EXP1 |   -.2941596     .4713704         -.76553        .1022978
        FDI1 |    .0310337     .0410625       -.0100288        .0040736
------------------------------------------------------------------------------
                           b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
            B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  71.33
Prob > chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)
```

اختبارات مشاكل القياس

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (5)  =      114.25
Prob>chi2 =      0.0000


. xtserial LNGDP RM1 ODA1 EXP1 FDI1

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       4) =     25.056
           Prob > F =      0.0075


. xtcd2
Residuals calculated using  predict, e from xtreg.

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
   H0: weak cross-section dependence
   H1: strong cross-section dependence
------------------------------------------------------------------------------
             |      CD          CDw          CDw+          CD*
-------------+----------------------------------------------------------------
residuals    |    10.23         0.74         33.08         0.19
             |   (0.000)     (0.459)      (0.000)      (0.851)
------------------------------------------------------------------------------
p-values in parenthesis.
References
  CD:        Pesaran (2015, 2021)
  CDw:       Juodis, Reese (2021)
  CDw+:      CDw with power enhancement from Fan et. al. (2015)
  CD*:       Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)
```

النموذج المعتمد

```
. xtgls LNGDP RM1 ODA1 EXP1 FDI1, panels(corr) corr(ar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.9019)

Estimated covariances      =        15          Number of obs     =        155
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups  =          5
Estimated coefficients     =         5          Time periods      =         31
                                                Wald chi2(4)      =      28.97
                                                Prob > chi2       =     0.0000
```

LNGDP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
RM1	-.0911585	.0192036	-4.75	0.000	-.1287969	-.0535201
ODA1	-.0048044	.0112486	-0.43	0.669	-.0268512	.0172424
EXP1	-.0602688	.0601081	-1.00	0.316	-.1780785	.0575409
FDI1	-.0053293	.0043706	-1.22	0.223	-.0138955	.0032369
_cons	8.093683	.2401635	33.70	0.000	7.622971	8.564395